العلاقات الأوروبية-الروسية بعد أزمة الحرب الأوكرانية

د. مالك الحافظ

أولاً: المقدمة

أهمية البحث

تعد العلاقات الأوروبية-الروسية بعد أزمة الحرب الأوكرانية موضوعًا بالغ الأهمية للدراسة لعدة أسباب رئيسية تتعلق بتأثير هذه العلاقات على الساحة الدولية، ومن أبرزها:

الأزمة الأوكرانية تمثل نقطة تحول في النظام الدولي، حيث كشفت عن الانقسامات العميقة بين الشرق والغرب وأدت إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية. دراسة هذه العلاقات تساعد في فهم كيف يمكن أن تتشكل الاستراتيجيات الدولية في المستقبل، وما إذا كانت ستؤدي إلى مزيد من الاستقطاب أو التعاون.
العلاقات المتوترة بين أوروبا وروسيا بعد الحرب الأوكرانية لها انعكاسات مباشرة على الأمن الأوروبي والعالمي. التوترات العسكرية والتهديدات المحتملة للنزاعات يمكن أن تؤثر على استقرار المنطقة بشكل كبير. فهم هذه العلاقات يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات لخفض التوترات وضمان السلام والاستقرار.

تعتبر روسيا وأوروبا شريكين تجاريين هامين، والأزمة الأوكرانية أدت إلى فرض عقوبات اقتصادية متبادلة أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. دراسة هذه العلاقات تساهم في فهم تأثير هذه العقوبات على الاقتصادين الروسي والأوروبي، وكيفية التعامل مع هذه التحديات لتعزيز التعاون الاقتصادي في المستقبل.

روسيا تعد من أكبر موردي الطاقة لأوروبا، والأزمة الأوكرانية أثرت على هذه العلاقات بشكل مباشر. دراسة هذه العلاقات تساعد في تحليل التحديات التي تواجه أوروبا في تأمين مصادر بديلة للطاقة وتأثير ذلك على الاقتصاد والسياسات البيئية.

العلاقات الأوروبية-الروسية لها تأثير مباشر على سياسات اللاعبين الدوليين الآخرين مثل الولايات المتحدة والصين. فهم هذه العلاقات يساعد في تحليل كيفية تفاعل هذه القوى مع الأزمة وتأثيرها على النظام الدولي ككل.

الأزمة الأوكرانية والعلاقات المتوترة بين أوروبا وروسيا أثرت على التبادلات الثقافية والتعليمية بين الجانبين، وتسببت في تغيير تصورات الرأي العام تجاه الطرف الآخر. دراسة هذه التأثيرات يمكن أن توفر رؤى حول كيفية تعزيز الحوار الثقافي والتفاهم بين الشعوب.

بناءً على ما سبق، يعد البحث في العلاقات الأوروبية-الروسية بعد أزمة الحرب الأوكرانية ضرورياً لفهم التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي وتأثيرها على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الأمنية، والاجتماعية، مما يساهم في

وضع استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه التحديات وضمان مستقبل أكثر استقراراً وتعاوناً بين الأطراف المختلفة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تتناول تحليل العلاقات الأوروبية-الروسية بعد أزمة الحرب الأوكرانية من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي الأهداف الرئيسية لهذا البحث:

تحليل تأثير الحرب الأوكرانية على العلاقات الثنائية بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي:

دراسة التغيرات التي طرأت على العلاقات السياسية والدبلوماسية بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي كنتيجة مباشرة للحرب الأوكرانية. تحليل كيف أثرت الحرب على مستوى التعاون والصراع بين الطرفين.

تقييم تأثير العقوبات الاقتصادية المتبادلة على الاقتصادين الروسي والأوروبي:

دراسة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي على روسيا والعقوبات المقابلة التي فرضتها روسيا. تحليل تأثير هذه العقوبات على الاقتصادين الروسي والأوروبي، بما في ذلك التجارة والاستثمارات وأسعار الطاقة.

استكشاف التحولات في سياسات الأمن والدفاع في أوروبا بعد الأزمة:

تحليل التغيرات التي طرأت على سياسات الأمن والدفاع في دول الاتحاد الأوروبي نتيجة لتصاعد التوترات مع روسيا، بما في ذلك تعزيز التحالفات العسكرية وتطوير استراتيجيات دفاعية جديدة.

دراسة تأثير الأزمة على علاقات الطاقة بين أوروبا وروسيا:

تحليل كيف أثرت الأزمة الأوكرانية على العلاقات في مجال الطاقة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك انقطاع الإمدادات، البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وتأثير ذلك على الأسواق العالمية للطاقة.

فحص التحولات الاجتماعية والثقافية الناتجة عن الأزمة:

دراسة التغيرات في الرأي العام والتصورات الثقافية بين الشعبين الأوروبي والروسي بعد الأزمة. تقييم تأثير الأزمة على التبادلات الثقافية والتعليمية وعلى العلاقة بين المجتمعات المدنية في الجانبين.

تحليل دور اللاعبين الدوليين في التأثير على العلاقات الأوروبية-الروسية:

دراسة كيفية تأثير القوى العالمية الأخرى، مثل الولايات المتحدة والصين، على العلاقات بين روسيا وأوروبا بعد الأزمة، وتحليل دور هذه القوى في تحديد مستقبل هذه العلاقات.

استشراف سيناريوهات المستقبل للعلاقات الأوروبية-الروسية:

وضع سيناريوهات محتملة لتطور العلاقات الأوروبية-الروسية في السنوات القادمة بناءً على التحليل السابق. تقديم توصيات حول كيفية التعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية لتعزيز الاستقرار والتعاون بين الجانبين.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة وعميقة حول العلاقات الأوروبية-الروسية بعد أزمة الحرب الأوكرانية، وفهم العوامل المؤثرة فيها، وتقديم توصيات من شأنها المساهمة في تحسين هذه العلاقات والتعامل مع تداعيات الأزمة بشكل فعال.

أسئلة البحث

تتمحور الأسئلة البحثية حول مجموعة من القضايا المحورية التي يسعى البحث إلى الإجابة عليها لفهم التحولات التي طرأت على العلاقات الأوروبية-الروسية بعد أزمة الحرب الأوكرانية. ومن أبرز هذه الأسئلة:

كيف تغيرت العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي بعد أزمة الحرب الأوكرانية؟

ما هي التغيرات الرئيسية في سياسات الطرفين تجاه بعضهما البعض؟

كيف أثرت الأزمة على التعاون الدبلوماسي بين روسيا والاتحاد الأوروبي؟

ما هو تأثير العقوبات الاقتصادية المتبادلة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي على الاقتصادين الروسي والأوروبي؟

كيف أثرت العقوبات على التجارة والاستثمارات بين الجانبين؟

ما هو تأثير العقوبات على القطاعات الحيوية مثل الطاقة والزراعة والصناعات التحويلية؟

كيف أثرت الأزمة الأوكرانية على سياسات الأمن والدفاع في دول الاتحاد الأوروبي؟

ما هي التحولات في استراتيجيات الدفاع الأوروبية نتيجة التهديدات المتزايدة من روسيا؟

كيف تغير دور حلف الناتو في أوروبا بعد الأزمة؟

ما هو تأثير الأزمة على علاقات الطاقة بين أوروبا وروسيا؟

كيف أثرت الأزمة على إمدادات الطاقة من روسيا إلى أوروبا؟

ما هي الخيارات البديلة التي اعتمدتها دول الاتحاد الأوروبي لتأمين احتياجاتها من الطاقة؟

كيف أثرت الأزمة على الرأي العام والتصورات الثقافية بين الشعبين الأوروبي والروسي؟

كيف تغيرت تصورات الرأي العام في أوروبا تجاه روسيا والعكس؟

ما هو تأثير الأزمة على التبادلات الثقافية والتعليمية بين الجانبين؟

ما هو دور القوى الدولية الأخرى، مثل الولايات المتحدة والصين، في التأثير على العلاقات الأوروبية-الروسية بعد الأزمة؟

كيف تدخلت الولايات المتحدة في الأزمة وما هو تأثير ذلك على العلاقات بين روسيا وأوروبا؟

ما هو موقف الصين من الأزمة وكيف أثرت مواقفها على ديناميات العلاقات الأوروبية-الروسية؟

ما هي السيناريوهات المحتملة لتطور العلاقات الأوروبية-الروسية في المستقبل؟

هل هناك احتمالات لمزيد من التصعيد أو التهدئة في العلاقات؟

ما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمدها الدول الأوروبية وروسيا لتحسين العلاقات أو على الأقل الحفاظ على استقرارها؟

من خلال الإجابة على هذه الأسئلة، يهدف البحث إلى تقديم تحليل شامل للتغيرات التي طرأت على العلاقات الأوروبية-الروسية بعد أزمة الحرب الأوكرانية، واستكشاف السيناريوهات المستقبلية المحتملة لهذه العلاقات في ظل التحولات الدولية الحالية.

ثانياً: خلفية تاريخية

تطور العلاقات الأوروبية الروسية

تعد العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا معقدة ومتشابكة، وقد مرت بالعديد من المحطات الرئيسية التي أثرت على مسارها. وفيما يلي لمحة تاريخية عن هذه العلاقات قبل اندلاع الأزمة الأوكرانية، مع التركيز على أبرز التحديات التي واجهتها.

1. الفترة السوفيتية وما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (1945-1991):

الحرب الباردة: خلال فترة الحرب الباردة، كانت العلاقات بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي متوترة للغاية، وتأثرت العلاقات بين الدول الأوروبية وروسيا (التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي) بشكل كبير. كانت أوروبا منقسمة إلى شرق وغرب، وكان الستار الحديدي رمزاً لهذه الانقسامات العميقة.

انهيار الاتحاد السوفيتي (1991): أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى فتح فصل جديد في العلاقات الأوروبية-الروسية. بدأت روسيا في التحول نحو اقتصاد السوق والديمقراطية، وأعربت دول الاتحاد الأوروبي عن رغبتها في التعاون مع روسيا لتعزيز الاستقرار في القارة الأوروبية.

2. العلاقات في التسعينيات (1991-1999):

شراكة جديدة: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى بناء شراكة جديدة مع روسيا قائمة على التعاون في مجالات الاقتصاد والسياسة والأمن. تم توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون (PCA) في عام 1994، والتي شكلت الإطار الأساسي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا.

تحديات الانتقال: رغم هذه الجهود، واجهت روسيا تحديات كبيرة في التحول السياسي والاقتصادي، بما في ذلك عدم الاستقرار الداخلي، مما أثر سلباً على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

3. التوسع الأوروبي وبروز التوترات (2000-2008):

توسع الاتحاد الأوروبي: شهدت هذه الفترة توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً، وهو ما أثار قلق روسيا التي رأت في هذا التوسع تهديداً لنفوذها في أوروبا الشرقية.

صعود فلاديمير بوتين (2000): مع تولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا، شهدت السياسة الروسية تحولات نحو المزيد من المركزية والتأكيد على سيادة الدولة. بدأت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تأخذ طابعاً أكثر تنافسية، خاصة في مجالات مثل الأمن والطاقة.

أزمة الغاز (2006 و2009): شهدت العلاقات الأوروبية-الروسية توتراً كبيراً بسبب النزاعات حول إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، خاصة خلال فصول الشتاء الباردة عندما قطعت روسيا الغاز عن أوكرانيا، ما أثر على الإمدادات إلى دول الاتحاد الأوروبي.

4. العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2008-2013):

أزمة جورجيا (2008): كانت حرب روسيا مع جورجيا في عام 2008 نقطة تحول أخرى في العلاقات، حيث رأت أوروبا أن روسيا تعيد تأكيد نفوذها العسكري في جوارها القريب، ما أثار مخاوف من تصاعد التوترات.

التعاون في مواجهة الأزمات العالمية: رغم هذه التوترات، استمر التعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في مجالات مثل مكافحة الإرهاب ومواجهة الأزمات المالية العالمية، ولكن العلاقات ظلت مشوبة بالحذر.

5. ما قبل الأزمة الأوكرانية (2013-2014):

اتفاقية الشراكة مع أوكرانيا: كانت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا عام 2013، التي كانت تمهد لانضمام أوكرانيا بشكل أعمق إلى الفضاء الأوروبي، بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. عارضت روسيا هذه الاتفاقية بشدة ورأت فيها تهديداً لمصالحها الاستراتيجية في أوكرانيا، مما أدى إلى تصاعد التوترات بين روسيا والاتحاد الأوروبي.

الأزمة الأوكرانية (2014): تمثل الأزمة الأوكرانية التي بدأت بضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014، نقطة تحول رئيسية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، حيث تراجعت العلاقات بشكل حاد مع فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا، وهو ما أدى إلى تصاعد التوترات بين الطرفين.

التحديات الرئيسية:

توسع الناتو والاتحاد الأوروبي شرقاً: كانت روسيا دائماً تشعر بالقلق من توسع الناتو والاتحاد الأوروبي نحو حدودها، وهو ما أدى إلى توترات مستمرة.

مسألة الطاقة: تعتمد أوروبا بشكل كبير على الغاز الروسي، مما جعل العلاقات في مجال الطاقة مجالاً دائماً للتوتر والمفاوضات الشاقة.

التباين السياسي والقيمي: هناك تباين واضح بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في القيم السياسية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ما أدى إلى احتكاكات مستمرة.

من خلال هذا التطور التاريخي، يمكن فهم كيف وصلت العلاقات الأوروبية-الروسية إلى الحالة المعقدة التي شهدتها بعد الأزمة الأوكرانية، مما يساعد في تحليل مستقبل هذه العلاقات وتأثيرها على النظام الدولي.[1]

الأزمة الأوكرانية وتأثيرها

1. الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة الأوكرانية:

الأزمة الأوكرانية التي بدأت في عام 2014 كانت نتيجة لتفاعل معقد من العوامل السياسية والاقتصادية والجيوسياسية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

الخلفية التاريخية والجيوسياسية:

---

[1] Sakwa, Richard. Russia Against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order. Cambridge University Press, 2017.

التوترات بين الشرق والغرب: تاريخياً، كانت أوكرانيا تقع في منطقة حساسة بين روسيا وأوروبا. روسيا تعتبر أوكرانيا جزءاً من مجال نفوذها الطبيعي، بينما يسعى الاتحاد الأوروبي لتوسيع نفوذه شرقاً. هذه التوترات التاريخية أوجدت صراعاً حول الاتجاه الذي يجب أن تتبعه أوكرانيا في المستقبل.

التطلعات الأوروبية لأوكرانيا:

اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: كانت النقطة المحورية التي أدت إلى تفاقم الأزمة هي محاولة أوكرانيا توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في أواخر عام 2013. رأت روسيا في هذه الاتفاقية تهديداً مباشراً لمصالحها، حيث كانت تعتبر أن أوكرانيا يجب أن تبقى ضمن دائرة نفوذها الاقتصادي والسياسي.

رد الفعل الروسي:

الضغط الروسي: عندما بدأت الحكومة الأوكرانية برئاسة فيكتور يانوكوفيتش في الاقتراب من توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، مارست روسيا ضغوطاً هائلة على أوكرانيا، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية وزيادة أسعار الغاز، مما دفع يانوكوفيتش إلى التراجع عن التوقيع في اللحظة الأخيرة.

الاحتجاجات الشعبية:

حركة الميدان الأوروبي (Euromaidan): بعد قرار يانوكوفيتش التراجع عن توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، اندلعت احتجاجات شعبية ضخمة في كييف عُرفت باسم "الميدان الأوروبي". هذه الاحتجاجات لم تكن فقط رفضاً لقرار الحكومة، بل أيضاً تعبيراً عن رغبة عميقة لدى جزء كبير من الشعب الأوكراني في الانضمام إلى الفضاء الأوروبي.

التدخل الروسي العسكري:

ضم شبه جزيرة القرم: في فبراير 2014، وبعد الإطاحة بيانوكوفيتش وتصاعد الفوضى في أوكرانيا، استغلت روسيا الفراغ السياسي وقامت بضم شبه جزيرة القرم بعد استفتاء شعبي غير معترف به دولياً. هذه الخطوة أثارت ردود فعل غاضبة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

دعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا: بالإضافة إلى ضم القرم، قدمت روسيا دعماً واسعاً للانفصاليين في شرق أوكرانيا، مما أدى إلى اندلاع نزاع مسلح مستمر في مناطق دونباس ولوغانسك، حيث أعلن الانفصاليون الموالون لروسيا استقلالهم عن أوكرانيا.[2]

2. الأزمة الأوكرانية كنقطة تحول في العلاقات الأوروبية-الروسية:

انهيار الثقة:

---

[2] Matlary, Janne Haaland, and Tormod Heier. Ukraine and Beyond: Russia's Strategic Security Challenge to Europe. Palgrave Macmillan, 2016.

العقوبات الاقتصادية: رد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التدخل الروسي بفرض عقوبات اقتصادية صارمة استهدفت قطاعات حيوية في الاقتصاد الروسي مثل الطاقة والبنوك. هذه العقوبات لم تؤثر فقط على الاقتصاد الروسي بل أدت إلى تصعيد التوترات بين الطرفين، حيث شعرت روسيا بأنها تتعرض لحصار اقتصادي.

تدهور العلاقات الدبلوماسية:

تجميد التعاون: تم تجميد معظم قنوات التعاون الدبلوماسي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بعد الأزمة، بما في ذلك الحوار السياسي والاقتصادي. هذه الخطوة كانت بمثابة تراجع كبير عن محاولات الشراكة السابقة بين الطرفين.

تعزيز العلاقات الدفاعية في أوروبا:

تحركات الناتو: كرد فعل على التهديدات الروسية المتزايدة، عززت دول الناتو وجودها العسكري في أوروبا الشرقية. هذه التحركات زادت من حدة التوترات وأعادت أجواء الحرب الباردة إلى أوروبا.

إعادة رسم السياسات الخارجية:

التوجه نحو الشرق: بدأت روسيا في إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو تعزيز علاقاتها مع الدول الآسيوية، وخاصة الصين، كرد فعل على العزلة التي فرضها

الغرب. كما سعت إلى تعزيز علاقاتها مع دول مثل تركيا وإيران لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط.

تأثير الأزمة على سياسات الطاقة:

تنويع مصادر الطاقة: دفعت الأزمة الأوروبية للبحث عن مصادر بديلة للطاقة بعيداً عن الاعتماد الكبير على الغاز الروسي. وقد بدأت دول الاتحاد الأوروبي في الاستثمار في الطاقات المتجددة وتوسيع شبكات الغاز والنفط من مصادر أخرى.

الأبعاد الاجتماعية والثقافية:

تصاعد العداء: أدت الأزمة إلى تصاعد العداء بين الشعوب الأوروبية والروسية. في روسيا، تم تأطير الأزمة على أنها مواجهة مع الغرب، مما أدى إلى تعزيز الشعور القومي وزيادة الدعم للقيادة الروسية.

3. التداعيات الإقليمية والعالمية:

تأثير الأزمة على العلاقات العالمية:

زيادة التوترات الدولية: الأزمة الأوكرانية لم تكن فقط أزمة إقليمية بل كانت لها تداعيات عالمية، حيث أعادت تشكيل التحالفات وعمقت الفجوة بين روسيا والغرب.

الانعكاسات على الاستقرار الإقليمي:

عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية: استمرت التوترات في أوكرانيا والمنطقة المحيطة بها، مع احتمالات مستمرة لتصعيد النزاع وتهديد الاستقرار الإقليمي.[3]

1. الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة الأوكرانية:

الأزمة الأوكرانية التي بدأت في عام 2014 كانت نتيجة لتفاعل معقد من العوامل السياسية والاقتصادية والجيوسياسية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

الخلفية التاريخية والجيوسياسية:

التوترات بين الشرق والغرب: تاريخياً، كانت أوكرانيا تقع في منطقة حساسة بين روسيا وأوروبا. روسيا تعتبر أوكرانيا جزءاً من مجال نفوذها الطبيعي، بينما يسعى الاتحاد الأوروبي لتوسيع نفوذه شرقاً. هذه التوترات التاريخية أوجدت صراعاً حول الاتجاه الذي يجب أن تتبعه أوكرانيا في المستقبل.

التطلعات الأوروبية لأوكرانيا:

اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: كانت النقطة المحورية التي أدت إلى تفاقم الأزمة هي محاولة أوكرانيا توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في أواخر

---

[3] Racz, Andras. Russia's Hybrid War in Ukraine: Breaking the Enemy's Ability to Resist. Finnish Institute of International Affairs, 2015.

عام 2013. رأت روسيا في هذه الاتفاقية تهديداً مباشراً لمصالحها، حيث كانت تعتبر أن أوكرانيا يجب أن تبقى ضمن دائرة نفوذها الاقتصادي والسياسي.

رد الفعل الروسي:

الضغط الروسي: عندما بدأت الحكومة الأوكرانية برئاسة فيكتور يانوكوفيتش في الاقتراب من توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، مارست روسيا ضغوطاً هائلة على أوكرانيا، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية وزيادة أسعار الغاز، مما دفع يانوكوفيتش إلى التراجع عن التوقيع في اللحظة الأخيرة.

الاحتجاجات الشعبية:

حركة الميدان الأوروبي (Euromaidan): بعد قرار يانوكوفيتش التراجع عن توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، اندلعت احتجاجات شعبية ضخمة في كييف عُرفت باسم "الميدان الأوروبي". هذه الاحتجاجات لم تكن فقط رفضاً لقرار الحكومة، بل أيضاً تعبيراً عن رغبة عميقة لدى جزء كبير من الشعب الأوكراني في الانضمام إلى الفضاء الأوروبي.

التدخل الروسي العسكري:

ضم شبه جزيرة القرم: في فبراير 2014، وبعد الإطاحة بيانوكوفيتش وتصاعد الفوضى في أوكرانيا، استغلت روسيا الفراغ السياسي وقامت بضم شبه جزيرة

القرم بعد استفتاء شعبي غير معترف به دولياً. هذه الخطوة أثارت ردود فعل غاضبة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

دعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا: بالإضافة إلى ضم القرم، قدمت روسيا دعماً واسعاً للانفصاليين في شرق أوكرانيا، مما أدى إلى اندلاع نزاع مسلح مستمر في مناطق دونباس ولوغانسك، حيث أعلن الانفصاليون الموالون لروسيا استقلالهم عن أوكرانيا.[4]

2. الأزمة الأوكرانية كنقطة تحول في العلاقات الأوروبية-الروسية:

انهيار الثقة:

العقوبات الاقتصادية: رد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التدخل الروسي بفرض عقوبات اقتصادية صارمة استهدفت قطاعات حيوية في الاقتصاد الروسي مثل الطاقة والبنوك. هذه العقوبات لم تؤثر فقط على الاقتصاد الروسي بل أدت إلى تصعيد التوترات بين الطرفين، حيث شعرت روسيا بأنها تتعرض لحصار اقتصادي.

تدهور العلاقات الدبلوماسية:

---

[4] Götz, Elias. "Putin, the State, and War: The Causes of Russia's Near Abroad Assertion Revisited." International Studies Review, Vol. 18, No. 2, 2016, pp. 228-253.

تجميد التعاون: تم تجميد معظم قنوات التعاون الدبلوماسي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بعد الأزمة، بما في ذلك الحوار السياسي والاقتصادي. هذه الخطوة كانت بمثابة تراجع كبير عن محاولات الشراكة السابقة بين الطرفين.

تعزيز العلاقات الدفاعية في أوروبا:

تحركات الناتو: كرد فعل على التهديدات الروسية المتزايدة، عززت دول الناتو وجودها العسكري في أوروبا الشرقية. هذه التحركات زادت من حدة التوترات وأعادت أجواء الحرب الباردة إلى أوروبا.

إعادة رسم السياسات الخارجية:

التوجه نحو الشرق: بدأت روسيا في إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو تعزيز علاقاتها مع الدول الآسيوية، وخاصة الصين، كرد فعل على العزلة التي فرضها الغرب. كما سعت إلى تعزيز علاقاتها مع دول مثل تركيا وإيران لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط.

تأثير الأزمة على سياسات الطاقة:

تنويع مصادر الطاقة: دفعت الأزمة الأوروبية للبحث عن مصادر بديلة للطاقة بعيداً عن الاعتماد الكبير على الغاز الروسي. وقد بدأت دول الاتحاد الأوروبي في الاستثمار في الطاقات المتجددة وتوسيع شبكات الغاز والنفط من مصادر أخرى.

الأبعاد الاجتماعية والثقافية:

تصاعد العداء: أدت الأزمة إلى تصاعد العداء بين الشعوب الأوروبية والروسية. في روسيا، تم تأطير الأزمة على أنها مواجهة مع الغرب، مما أدى إلى تعزيز الشعور القومي وزيادة الدعم للقيادة الروسية.

3. التداعيات الإقليمية والعالمية:

تأثير الأزمة على العلاقات العالمية:

زيادة التوترات الدولية: الأزمة الأوكرانية لم تكن فقط أزمة إقليمية بل كانت لها تداعيات عالمية، حيث أعادت تشكيل التحالفات وعمقت الفجوة بين روسيا والغرب.

الانعكاسات على الاستقرار الإقليمي:

عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية: استمرت التوترات في أوكرانيا والمنطقة المحيطة بها، مع احتمالات مستمرة لتصعيد النزاع وتهديد الاستقرار الإقليمي.[5]

ثالثا: الإطار النظري

[5] Menon, Rajan, and Eugene Rumer. Conflict in Ukraine: The Unwinding of the Post–Cold War Order. MIT Press, 2015.

النظريات السياسية

لفهم العلاقات الأوروبية-الروسية بشكل عميق، يمكن الاعتماد على عدة نظريات في العلاقات الدولية والسياسية التي توفر إطارًا تحليليًا لهذه العلاقات. من بين هذه النظريات الواقعية السياسية ونظرية الاعتماد المتبادل. وفيما يلي مراجعة لكل منهما وكيف يمكن استخدامها لتحليل العلاقات بين روسيا وأوروبا بعد الأزمة الأوكرانية.

1. الواقعية السياسية (Political Realism):

الواقعية السياسية هي واحدة من أقدم وأبرز النظريات في العلاقات الدولية. تقوم هذه النظرية على افتراض أن العلاقات بين الدول تحكمها مصالح قومية وسعي دائم للسلطة. وفقًا لهذه النظرية، الدول هي الفاعلون الأساسيون في النظام الدولي، ويعتبر البقاء والحفاظ على السيادة من الأولويات القصوى للدول.

تحليل العلاقات الأوروبية-الروسية وفق الواقعية السياسية:

مصالح قومية متضاربة: العلاقات بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة الأوكرانية يمكن تفسيرها من منظور المصالح القومية المتضاربة. روسيا تسعى للحفاظ على نفوذها في المناطق المجاورة لها، بينما تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية، خاصة في شرق أوروبا.

توازن القوى: من منظور الواقعية، الأزمة الأوكرانية يمكن أن تُفسر على أنها محاولة من قبل روسيا لإعادة تحقيق توازن القوى في أوروبا، حيث تعتبر موسكو توسع الناتو والاتحاد الأوروبي شرقًا تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي.

السياسات الصارمة والعقوبات: ردود الفعل الغربية من خلال فرض العقوبات على روسيا تُفهم على أنها محاولات لاحتواء قوة روسيا ومنعها من توسيع نفوذها. من منظور الواقعية، هذه العقوبات تُعتبر أدوات للقوة الصارمة (Hard Power) التي تهدف إلى إضعاف القدرات الاقتصادية والسياسية لروسيا.[6]

2. نظرية الاعتماد المتبادل (Interdependence Theory):

نظرية الاعتماد المتبادل تقوم على فكرة أن الدول لم تعد تعتمد فقط على قوتها العسكرية والسياسية، بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التعاون الاقتصادي والروابط الاجتماعية والثقافية. وفقًا لهذه النظرية، العلاقات الدولية تتميز بوجود روابط معقدة بين الدول تؤدي إلى تعاون مستمر وتجعل من الصعب تحقيق النزاعات المفتوحة.

تحليل العلاقات الأوروبية-الروسية وفق نظرية الاعتماد المتبادل:

التعاون الاقتصادي: قبل الأزمة الأوكرانية، كانت روسيا ودول الاتحاد الأوروبي مترابطتين بشكل كبير من خلال علاقات تجارية واقتصادية، وخاصة في مجال

---

[6] Mearsheimer, John J. The Tragedy of Great Power Politics. W. W. Norton & Company, 2001.

الطاقة. هذا الاعتماد المتبادل كان يُنظر إليه على أنه عامل استقرار يمنع التصعيد العسكري.

تأثير العقوبات: فرض العقوبات الاقتصادية بعد الأزمة كشف عن هشاشة الاعتماد المتبادل بين الجانبين. رغم أن هذه العقوبات أثرت على الاقتصاد الروسي بشكل كبير، إلا أنها أثرت أيضًا على دول الاتحاد الأوروبي التي تعتمد على الغاز الروسي. هنا، يُظهر الاعتماد المتبادل كيف يمكن للروابط الاقتصادية أن تصبح نقاط ضعف في أوقات الأزمات.

التغيرات في العلاقات الاقتصادية: الأزمة دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن بدائل للطاقة الروسية وتنويع مصادرها، وهو ما يوضح كيف أن الاعتماد المتبادل يمكن أن يتغير ويؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية.[7]

3. دمج النظريتين لتحليل شامل:

الواقعية والاعتماد المتبادل:

من المفيد دمج الواقعية السياسية مع نظرية الاعتماد المتبادل لتحليل العلاقات الأوروبية-الروسية بشكل شامل. بينما تركز الواقعية على المصالح القومية والصراع على السلطة، تبرز نظرية الاعتماد المتبادل كيف أن الروابط الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تكون أدوات للاستقرار أو التوتر.

---

[7] Nye, Joseph S. Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History. Longman, 2008.

التفاعل بين القوى والاقتصاد: في حالة العلاقات الأوروبية-الروسية، يمكن رؤية التفاعل بين المصالح القومية التي تدفع نحو الصراع (كما تبرزها الواقعية) وبين الروابط الاقتصادية التي قد تدفع نحو التعاون أو على الأقل تقييد التصعيد (كما توضحها نظرية الاعتماد المتبادل).

4. نظريات أخرى ذات صلة:

النظرية الليبرالية:

تؤكد على أهمية المؤسسات الدولية والقواعد المشتركة في تعزيز التعاون بين الدول. يمكن استخدام هذه النظرية لتحليل دور الاتحاد الأوروبي كمؤسسة في محاولة إدارة الصراع مع روسيا من خلال القنوات الدبلوماسية والقانونية.

البنائية (Constructivism):

تركز هذه النظرية على دور الهوية والقيم والمعتقدات في تشكيل سلوك الدول. يمكن استخدام هذه النظرية لفهم كيف أثرت التصورات المتبادلة بين أوروبا وروسيا على العلاقات بعد الأزمة الأوكرانية.[8]

النظريات الاقتصادية

[8] Risse, Thomas. “Let’s Argue!”: Communicative Action in World Politics. International Organization, Vol. 54, No. 1, 2000, pp. 1-39.

تعد العقوبات الاقتصادية أحد الأدوات الرئيسية التي استخدمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للضغط على روسيا بعد أزمة أوكرانيا. لفهم تأثير هذه العقوبات والتحولات في التجارة والتعاون الاقتصادي بين أوروبا وروسيا، يمكن الاعتماد على عدة نظريات اقتصادية تقدم إطارًا تحليليًا شاملًا لهذه الديناميات.

1. نظرية التجارة الدولية (International Trade Theory):

تركز نظرية التجارة الدولية على تفسير أسباب وفوائد التجارة بين الدول. وفقًا لنظرية الميزة النسبية، الدول تتاجر فيما بينها بناءً على ما تستطيع إنتاجه بكفاءة أكبر مقارنة بالدول الأخرى. وتعمل التجارة على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة وتقسيم العمل.

تحليل العلاقات الأوروبية-الروسية وفق نظرية التجارة الدولية:

تجارة الطاقة: قبل الأزمة، كانت روسيا موردًا رئيسيًا للنفط والغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي. هذه العلاقة التجارية كانت قائمة على الميزة النسبية لروسيا في إنتاج الطاقة بأسعار منخفضة نسبيًا، بينما كانت أوروبا تقدم منتجات وخدمات صناعية وتقنية.

تأثير العقوبات: فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا أدى إلى اضطراب في التجارة بين الجانبين. وفقًا لنظرية التجارة الدولية، فإن هذه العقوبات تعطل التوزيع الأمثل للموارد وتقليل الكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية

على كلا الطرفين. على سبيل المثال، خسرت روسيا أسواقًا رئيسية لصادراتها من الطاقة، بينما واجهت أوروبا ارتفاعًا في تكاليف الطاقة واضطرارها للبحث عن بدائل أكثر تكلفة.

2. نظرية العقوبات الاقتصادية (Economic Sanctions Theory):

تهدف العقوبات الاقتصادية إلى تغيير سلوك الدول المستهدفة من خلال فرض قيود اقتصادية مثل حظر التجارة، تجميد الأصول، وقيود الاستثمار. تعتمد فعالية العقوبات على مدى تأثيرها على الاقتصاد المستهدف، ومدى قدرة الدولة المستهدفة على التكيف أو الالتفاف على العقوبات.

تحليل العقوبات على روسيا وفق نظرية العقوبات الاقتصادية:

التأثير على الاقتصاد الروسي: العقوبات المفروضة على روسيا استهدفت قطاعات حيوية مثل الطاقة، البنوك، والدفاع. وفقًا لنظرية العقوبات الاقتصادية، فإن تأثير العقوبات يعتمد على مدى اعتماد الاقتصاد الروسي على الأسواق الأوروبية والأمريكية. في الحالة الروسية، أدت العقوبات إلى انكماش الاقتصاد وتراجع قيمة الروبل، ولكن روسيا اتجهت لتعزيز علاقاتها التجارية مع دول أخرى مثل الصين والهند للتخفيف من تأثير العقوبات.

التأثير على الاقتصاد الأوروبي: بينما تهدف العقوبات إلى الضغط على روسيا، إلا أن لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد الأوروبي أيضًا. تقليص واردات الطاقة

من روسيا أدى إلى ارتفاع تكاليف الطاقة في أوروبا، مما أثر على الإنتاجية الاقتصادية وزيادة التضخم في بعض الدول الأوروبية.[9]

3. نظرية الاعتماد المتبادل الاقتصادي (Economic Interdependence Theory):

تفترض نظرية الاعتماد المتبادل الاقتصادي أن الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية تكون أقل عرضة للصراعات المسلحة وأكثر ميلًا للتعاون السلمي. وتعتبر هذه النظرية أن الروابط الاقتصادية تمثل عوامل استقرار تسهم في الحفاظ على السلام.

تحليل العلاقات الاقتصادية الأوروبية-الروسية وفق نظرية الاعتماد المتبادل:

التجارة قبل الأزمة: قبل الأزمة الأوكرانية، كانت العلاقات الاقتصادية القوية بين أوروبا وروسيا تمثل عنصرًا هامًا في استقرار العلاقات السياسية. ومع ذلك، أظهرت الأزمة أن الاعتماد المتبادل يمكن أن يتحول إلى نقطة ضعف عندما يتم استخدام العلاقات الاقتصادية كسلاح سياسي.

تداعيات العقوبات: من منظور الاعتماد المتبادل، فإن العقوبات المفروضة على روسيا أضعفت الروابط الاقتصادية بين الجانبين، مما أدى إلى تدهور العلاقات وزيادة العزلة الاقتصادية لروسيا. ومع ذلك، بدأت روسيا في تعزيز علاقاتها مع

---

[9] Hufbauer, Gary Clyde, Jeffrey J. Schott, and Kimberly Ann Elliott. Economic Sanctions Reconsidered: History and Current Policy. Peterson Institute for International Economics, 2007.

دول أخرى لتعويض الخسائر، مما يشير إلى أن الاعتماد المتبادل يمكن أن يتغير ويتكيف مع الظروف السياسية.[10]

4. نظرية الألعاب (Game Theory):

تستخدم نظرية الألعاب لتحليل القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الدول في سياق التفاعل الاقتصادي والسياسي. تفترض النظرية أن الدول تتخذ قراراتها بناءً على التوقعات المتعلقة بردود فعل الدول الأخرى.

تحليل العقوبات الاقتصادية باستخدام نظرية الألعاب:

استراتيجية الرد بالمثل: العقوبات الاقتصادية يمكن تحليلها من خلال مفهوم "اللعبة الصفرية"، حيث تسعى كل دولة لتعظيم مكاسبها وتقليل خسائرها على حساب الطرف الآخر. في حالة روسيا وأوروبا، فرضت العقوبات وروسيا بدورها فرضت قيودًا على بعض المنتجات الأوروبية، مما أدى إلى تصاعد "لعبة العقوبات" بين الجانبين.

التفاوض وحساب المكاسب والخسائر: تعتمد نظرية الألعاب على حسابات دقيقة للمكاسب والخسائر المحتملة. من هذا المنظور، يمكن تفسير سعي روسيا للتفاوض على بعض القضايا الاقتصادية بعد فرض العقوبات بأنها محاولة لتقليل الخسائر المحتملة أو البحث عن حلول وسطية تقلل من حدة العقوبات.

---

[10] Copeland, Dale C. Economic Interdependence and War. Princeton University Press, 2015.

5. نظرية التنمية الاقتصادية (Economic Development Theory):

تركز نظرية التنمية الاقتصادية على العوامل التي تسهم في نمو وتطور الاقتصادات الوطنية، مثل الاستثمارات الأجنبية، التجارة، الابتكار، والبنية التحتية.

تحليل تأثير العقوبات على التنمية الاقتصادية الروسية:

التراجع في الاستثمارات: العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا أدت إلى تقليص الاستثمارات الأجنبية، مما أثر على التنمية الاقتصادية طويلة الأمد. من منظور نظرية التنمية الاقتصادية، فإن تراجع الاستثمارات والتعاون التكنولوجي قد يعيق النمو الاقتصادي ويحد من القدرات التنافسية لروسيا على المدى الطويل.

البحث عن بدائل تنموية: في ظل العقوبات، تسعى روسيا لتعزيز استراتيجيات التنمية الذاتية من خلال تشجيع الابتكار المحلي، وتوسيع التجارة مع دول غير غربية، وتعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.[11]

رابعا: تحليل العلاقات السياسية

ما قبل الأزمة

[11] Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith. Economic Development. Addison-Wesley, 2015.

1. تداعيات أزمة 2014 وبناء سياسة جديدة:

الانفصال والاحتواء: بعد أزمة 2014 وضم روسيا لشبه جزيرة القرم، شهدت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا تدهوراً حاداً. فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية وسياسية على روسيا، مما أدى إلى تقليص التعاون الدبلوماسي بين الجانبين.

استراتيجية الاحتواء: تبنت أوروبا استراتيجية احتواء ضد روسيا، حيث حاولت تقليص نفوذ موسكو في شرق أوروبا مع السعي للحفاظ على بعض مستويات الحوار في مجالات مثل الطاقة والأمن.

2. الفترة بين 2014 و2022:

إعادة بناء الحوار: رغم التوترات، حاولت بعض الدول الأوروبية (مثل ألمانيا وفرنسا) الحفاظ على قنوات الحوار مع روسيا من خلال مبادرات مثل عملية نورماندي التي كانت تهدف إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في شرق أوكرانيا. ومع ذلك، كانت العلاقات تبقى متوترة بسبب الاختلافات العميقة في السياسات والمواقف.

العقوبات المستمرة: استمرت العقوبات الأوروبية على روسيا دون تخفيف، مع توسيعها لتشمل قطاعات جديدة مع كل تصعيد روسي في شرق أوكرانيا أو انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل قضية أليكسي نافالني في 2020.

3. العلاقات الاقتصادية:

استمرار الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة: رغم العقوبات والمواجهات السياسية، استمرت أوروبا في الاعتماد بشكل كبير على الغاز الروسي، مما شكل جانبًا متناقضًا في العلاقات. كانت روسيا تواصل تصدير الغاز إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب مثل "نورد ستريم"، ورغم التوترات، ظلت هذه العلاقة الاقتصادية قائمة.

محاولات لتنويع مصادر الطاقة: على الجانب الآخر، حاولت دول الاتحاد الأوروبي تنويع مصادر الطاقة وتقليل اعتمادها على الغاز الروسي، بما في ذلك الاستثمار في الطاقة المتجددة والبحث عن شركاء جدد.

4. التوترات المتزايدة قبيل أزمة 2022:

حشد القوات الروسية: خلال الأشهر التي سبقت الحرب في 2022، بدأ الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق من الحشود العسكرية الروسية على الحدود الأوكرانية. رغم التطمينات الروسية بأنها تدريبات عسكرية، كان هناك مخاوف متزايدة من احتمال اندلاع صراع عسكري.

تصاعد اللهجة الدبلوماسية: ازداد استخدام اللهجة الدبلوماسية المتوترة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي. بدأ الحديث عن "خطوط حمراء" جديدة في العلاقة مع روسيا، خصوصاً مع تزايد التهديدات الروسية تجاه أوكرانيا ودول البلطيق.[12]

أثناء الأزمة

اندلاع الحرب في أوكرانيا في فبراير 2022 شكّل نقطة تحول حاسمة في العلاقات بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي. اتخذ كلا الجانبين سلسلة من السياسات والقرارات التي أثرت بشكل عميق على العلاقات الثنائية، وأدت إلى تحولات كبيرة في الساحة الدولية.

1. السياسات الروسية خلال الأزمة:

الغزو العسكري:

العملية العسكرية الروسية: في 24 فبراير 2022، شنت روسيا عملية عسكرية واسعة النطاق ضد أوكرانيا، معلنة أنها تسعى إلى "نزع سلاح أوكرانيا" و"تحريرها من النازيين الجدد"، بحسب الرواية الروسية. هذه الخطوة قوبلت بإدانة دولية واسعة واعتبرت انتهاكًا صارخًا للسيادة الأوكرانية.

السياسات الإعلامية والدعائية:

---

[12] Menon, Rajan, and Eugene Rumer. Conflict in Ukraine: The Unwinding of the Post-Cold War Order. MIT Press, 2015.

السيطرة على السرد: ركزت روسيا على إدارة الرأي العام المحلي والدولي من خلال وسائل الإعلام الموالية للدولة والدعاية التي تبرر الغزو. كما سعت إلى تشديد الرقابة على المعلومات داخل روسيا، بما في ذلك حجب بعض وسائل الإعلام الأجنبية ومنصات التواصل الاجتماعي.

العلاقات مع الحلفاء:

تعزيز العلاقات مع الصين وإيران: في مواجهة العقوبات الغربية، سعت روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول مثل الصين وإيران لتعويض الخسائر الاقتصادية الناتجة عن العقوبات. كانت هذه الدول بمثابة حلفاء استراتيجيين لروسيا في مواجهة العزلة الدولية المتزايدة.

2. السياسات الأوروبية خلال الأزمة:

فرض العقوبات الاقتصادية:

حزمة عقوبات غير مسبوقة: ردًا على الغزو الروسي، فرض الاتحاد الأوروبي سلسلة من العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة على روسيا. شملت هذه العقوبات تجميد الأصول الروسية في الخارج، حظر التعاملات المالية مع البنوك الروسية الكبرى، وتقييد الصادرات التكنولوجية الحيوية إلى روسيا. هذه العقوبات كانت تهدف إلى إضعاف الاقتصاد الروسي والضغط على موسكو لإنهاء الحرب.

دعم أوكرانيا عسكريًا وإنسانيًا:

تقديم الدعم العسكري: قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دعمًا عسكريًا كبيرًا لأوكرانيا، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والدعم اللوجستي. كانت هذه المساعدة جزءًا من محاولة تعزيز قدرة أوكرانيا على الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي.

استقبال اللاجئين: استقبلت دول الاتحاد الأوروبي ملايين اللاجئين الأوكرانيين الذين فروا من مناطق النزاع، وقدمت لهم مساعدات إنسانية كبيرة.

تحديد استقلالية الطاقة:

تقليل الاعتماد على الطاقة الروسية: بدأت دول الاتحاد الأوروبي في البحث عن بدائل للطاقة الروسية من خلال تنويع مصادرها والاستثمار في الطاقات المتجددة. كما تم تسريع خطط تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، بما في ذلك زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة ودول أخرى.

تعزيز الوحدة الأوروبية:

توحيد الصف الأوروبي: الأزمة دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز وحدتها الداخلية وتنسيق سياساتها بشكل أكبر في مواجهة التحديات المشتركة. كان هناك توافق كبير على مستوى القيادات الأوروبية بشأن ضرورة التصدي للتحديات الروسية ودعم أوكرانيا.

3. التأثيرات على العلاقات الثنائية بين روسيا وأوروبا:

تدهور العلاقات الدبلوماسية:

قطع العلاقات وتجميد التعاون: أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى قطع أو تجميد العديد من قنوات الاتصال الدبلوماسي بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي. كما تم تقليص السفارات الروسية في العديد من الدول الأوروبية وطرد دبلوماسيين روس بتهمة التجسس.

تأثير العقوبات على الاقتصادين الروسي والأوروبي:

تدهور الاقتصاد الروسي: أدت العقوبات الغربية إلى تدهور الاقتصاد الروسي، بما في ذلك انخفاض قيمة الروبل وتراجع الاستثمار الأجنبي. تأثرت قطاعات حيوية مثل الطاقة، حيث واجهت روسيا صعوبات في تصدير النفط والغاز إلى الأسواق الأوروبية.

ارتفاع تكاليف الطاقة في أوروبا: في المقابل، عانت دول الاتحاد الأوروبي من ارتفاع تكاليف الطاقة بسبب تقليص الاعتماد على الغاز الروسي، مما أدى إلى ضغوط اقتصادية داخلية وزيادة التضخم.

تعزيز التحالفات الغربية:

تعزيز دور الناتو: أدت الأزمة إلى تعزيز دور حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا، حيث تم زيادة التواجد العسكري في دول البلطيق وبولندا. كانت هذه التحركات جزءًا من استراتيجية الردع ضد التهديدات الروسية المتزايدة.

تعميق التعاون الأوروبي-الأمريكي: الأزمة عززت التعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث تم تنسيق العقوبات والدعم العسكري بشكل مشترك. هذا التعاون ساهم في توحيد الصف الغربي ضد روسيا.

تغير ميزان القوى الدولي:

التوجه نحو آسيا: في ظل العقوبات والعزلة الغربية، زادت روسيا من توجهها نحو آسيا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الصين والهند وغيرها من الدول غير الغربية. كان هذا التوجه محاولة لتعويض الخسائر التي تكبدتها في العلاقات مع أوروبا.[13]

بعد الأزمة

بعد أزمة الحرب الأوكرانية التي اندلعت في عام 2022، شهدت العلاقات السياسية بين روسيا والاتحاد الأوروبي تحولات كبيرة، حيث أصبحت هذه العلاقات محكومة بتداعيات الصراع المستمر والتفاعلات الدولية المتزايدة.

---

[13] Fischer, Sabine. "The Donbas Conflict: Opposing Interests and Narratives, Difficult Peace Process." SWP Research Paper, German Institute for International and Security Affairs, 2019.

سنركز هنا على تحليل هذه التغيرات مع إبراز الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي والتقارب أو التباعد بينه وبين روسيا.

1. التدهور المستمر في العلاقات السياسية:

تعميق العزلة الروسية:

استمرار العقوبات وتوسيعها: بعد أزمة 2022، استمرت دول الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية إضافية على روسيا، مما زاد من عزلتها الدولية. هذه العقوبات شملت تجميد أصول الأفراد المرتبطين بالنظام الروسي، وحظر الاستثمارات في قطاعات رئيسية، وتقليل الاعتماد على الطاقة الروسية.

تراجع الدبلوماسية التقليدية: أصبح الحوار الدبلوماسي بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي محدودًا للغاية. تم إغلاق أو تقليص عدد من البعثات الدبلوماسية، وزادت حدة الخطاب السياسي بين الجانبين.

التوترات العسكرية:

تعزيز تواجد الناتو: أدت الأزمة إلى تعزيز تواجد حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا الشرقية، حيث تم نشر قوات إضافية في بولندا ودول البلطيق لردع أي تهديدات روسية محتملة. هذه التحركات زادت من التوترات العسكرية بين روسيا والغرب.

الاستعدادات الدفاعية الأوروبية: دفعت الأزمة دول الاتحاد الأوروبي إلى زيادة إنفاقها الدفاعي وتنسيق جهودها العسكرية بشكل أكبر، مما أدى إلى تقارب دفاعي داخل الاتحاد.

2. الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي:

الخلافات حول استراتيجيات التعامل مع روسيا:

التباينات في المواقف: على الرغم من الوحدة الظاهرة في دعم أوكرانيا وفرض العقوبات على روسيا، ظهرت بعض التباينات بين دول الاتحاد الأوروبي حول كيفية التعامل مع روسيا بعد الأزمة. كانت هناك انقسامات بين الدول التي تؤيد استراتيجيات أكثر تشددًا تجاه روسيا (مثل دول البلطيق وبولندا) والدول التي تدعو إلى الحوار والحلول الدبلوماسية (مثل فرنسا وألمانيا).

التحديات الاقتصادية والسياسية: العقوبات على روسيا، رغم دعمها من معظم دول الاتحاد، أثرت بشكل متفاوت على دول الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، تأثرت الدول التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، مثل ألمانيا، بشكل أكبر من الدول التي لديها تنوع أكبر في مصادر الطاقة.

التحديات أمام الوحدة الأوروبية:

التأثيرات الاقتصادية: ارتفاع تكاليف الطاقة وزيادة التضخم في بعض دول الاتحاد الأوروبي أثرت على التضامن الداخلي، حيث ضغطت بعض الحكومات على الاتحاد لتخفيف بعض العقوبات أو تقديم حلول لتعويض الخسائر الاقتصادية.

الضغوط السياسية الداخلية: داخل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد، ظهرت حركات سياسية وشعبية تعارض سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا، معتبرة أن هذه السياسات تضر بمصالحها الوطنية. هذه الانقسامات الداخلية زادت من التوترات داخل الاتحاد الأوروبي.

3. التقارب أو التباعد بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي:

استمرار التباعد:

السياسات العدائية المتبادلة: بعد الأزمة، استمرت روسيا في اتباع سياسات عدائية تجاه الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك استخدام الطاقة كسلاح للضغط على الدول الأوروبية. في المقابل، لم تتراجع أوروبا عن موقفها المتشدد تجاه روسيا، بل زادت من مساعيها لاحتواء النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية.

تجميد التعاون في مجالات متعددة: التعاون الاقتصادي والثقافي بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي تقلص بشكل كبير، حيث توقفت العديد من الاتفاقيات والشراكات الثنائية، وأصبحت العلاقات محصورة في الحد الأدنى من التواصل الدبلوماسي.

محاولات التقارب المحدودة:

الدول التي تبحث عن الحوار: رغم التباعد الكبير، كانت هناك محاولات من بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا، لإبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع روسيا. هذه الدول كانت تدعو إلى إيجاد حلول سياسية للأزمة ومحاولة تجنب تصعيد عسكري أكبر.

الضغط الاقتصادي: بعض الدول الأوروبية، التي تأثرت بشدة من العقوبات الاقتصادية والارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، حاولت البحث عن طرق لاستعادة بعض العلاقات الاقتصادية مع روسيا، ولو بشكل محدود، لتخفيف الأعباء الاقتصادية على مواطنيها.

4. التوجهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية-الروسية:

مستقبل غامض:

احتمالات التصعيد: إذا استمرت روسيا في سياساتها العدائية وزاد التوتر في مناطق أخرى مثل بحر البلطيق أو القطب الشمالي، فمن المتوقع أن تزداد العلاقات سوءًا، وربما تدخل في مرحلة جديدة من التصعيد العسكري.

فرص الحوار: على الرغم من التوترات الحالية، تبقى هناك فرص مستقبلية لإعادة بناء العلاقات على أساس حوار جاد وشامل. يعتمد ذلك بشكل كبير على التغيرات

المحتملة في القيادة الروسية أو الأوروبية، وكذلك على التحولات في السياسات الدولية.

إعادة تشكيل التحالفات:

التقارب مع قوى دولية أخرى: في ظل العزلة المتزايدة عن الغرب، من المتوقع أن تستمر روسيا في تعزيز علاقاتها مع دول مثل الصين وإيران. في المقابل، قد يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تحالفاته مع دول مثل الولايات المتحدة ودول آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة التحديات المشتركة.[14]

خامسا: العلاقات الاقتصادية

العقوبات الاقتصادية

بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، قام الاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع الولايات المتحدة وحلفاء آخرين، بفرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية الشديدة على روسيا. هذه العقوبات استهدفت قطاعات حيوية في الاقتصاد الروسي وأثرت بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي. فيما يلي دراسة لتأثير هذه العقوبات وكيف أثرت على الاقتصادين الأوروبي والروسي.

1. أهداف العقوبات وأدواتها:

---

[14] Zalan, Eszter. "EU Unity Over Russia Tested by Energy Crisis." EUobserver, 2022.

أهداف العقوبات:

إضعاف الاقتصاد الروسي: كان الهدف الرئيسي للعقوبات هو إضعاف الاقتصاد الروسي للضغط على موسكو لوقف عملياتها العسكرية في أوكرانيا. شملت العقوبات قيوداً على القطاعات المالية، الطاقة، التكنولوجيا، والدفاع.

عزل روسيا دولياً: سعت العقوبات إلى عزل روسيا على الساحة الدولية من خلال تجميد أصول الأفراد والمؤسسات المقربة من النظام الروسي، ومنع الاستثمارات الدولية في روسيا، وحظر الصادرات الحيوية.

أدوات العقوبات:

تجميد الأصول: تم تجميد أصول البنوك الروسية الكبرى في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مما حد من قدرتها على إجراء المعاملات المالية الدولية.

حظر التجارة: فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على تصدير التكنولوجيا المتقدمة إلى روسيا، خاصة تلك المتعلقة بالطاقة، الدفاع، والاتصالات. كما تم حظر استيراد النفط والفحم الروسي.

قيود السفر: تم فرض قيود على سفر الشخصيات الروسية البارزة والمسؤولين الحكوميين، مما عزل النخبة السياسية الروسية عن أوروبا.[15]

[15] Gould-Davies, Nigel. "The Logic of Economic Sanctions: What is at Stake?" International Affairs, vol. 95, no. 2, 2019, pp. 305-317.

2. تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي:

الركود الاقتصادي:

انكماش الاقتصاد الروسي: أدى تأثير العقوبات إلى انكماش كبير في الاقتصاد الروسي. وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، شهد الاقتصاد الروسي انكماشًا ملحوظًا في عام 2022، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد.

تراجع قيمة الروبل: مع فرض العقوبات وتقييد المعاملات المالية، شهد الروبل الروسي انخفاضًا كبيرًا في قيمته مقابل العملات الأجنبية. هذا الانخفاض أثر على القدرة الشرائية للمواطنين الروس وزاد من التضخم.

تأثير العقوبات على القطاعات الحيوية:

قطاع الطاقة: كان قطاع الطاقة الروسي، وخاصة النفط والغاز، من أكثر القطاعات تضرراً. تم حظر صادرات النفط والفحم إلى أوروبا، وهو ما أدى إلى تراجع العائدات المالية التي تعتمد عليها روسيا بشكل كبير.

التكنولوجيا والصناعات التحويلية: حظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة أثر بشكل كبير على الصناعات التحويلية الروسية، بما في ذلك صناعة السيارات والطيران والدفاع. نتيجة لذلك، واجهت روسيا صعوبة في الحفاظ على إنتاجية هذه الصناعات.

تأثير العقوبات على الحياة اليومية:

ارتفاع أسعار السلع: نتيجة لتراجع قيمة الروبل وزيادة التضخم، ارتفعت أسعار السلع الأساسية في روسيا بشكل كبير، مما أدى إلى تراجع مستوى المعيشة. كما واجه المواطنون صعوبة في الحصول على بعض المنتجات الأجنبية التي كانت شائعة قبل فرض العقوبات.

هجرة العقول: العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية دفعت العديد من المهنيين والمتعلمين الروس إلى الهجرة إلى دول أخرى بحثًا عن فرص أفضل. هذه الهجرة كانت ضربة إضافية للاقتصاد الروسي.[16]

3. تأثير العقوبات على الاقتصاد الأوروبي:

التحديات الاقتصادية:

ارتفاع تكاليف الطاقة: نتيجة لحظر استيراد النفط والفحم الروسي، ارتفعت تكاليف الطاقة في أوروبا بشكل حاد. دول مثل ألمانيا، التي كانت تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، واجهت تحديات كبيرة في تأمين مصادر بديلة للطاقة.

[16] Connolly, Richard. Russia's Response to Sanctions: How Western Economic Statecraft is Reshaping Political Economy in Russia. Cambridge University Press, 2018.

التضخم وزيادة الأسعار: ارتفاع تكاليف الطاقة أثر على التضخم في العديد من الدول الأوروبية. شهدت الأسواق الأوروبية زيادة ملحوظة في أسعار السلع والخدمات، مما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين الأوروبيين.

البحث عن بدائل:

تنويع مصادر الطاقة: في ظل التحديات، بدأت دول الاتحاد الأوروبي في البحث عن بدائل للطاقة الروسية. تضمنت هذه الجهود استيراد الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة ودول أخرى، وزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة.

الشراكات الاقتصادية الجديدة: لتعويض الخسائر الاقتصادية، بدأ الاتحاد الأوروبي في تعزيز علاقاته الاقتصادية مع دول أخرى خارج روسيا، بما في ذلك تعزيز التعاون مع دول آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا.

التحديات السياسية:

الضغوط السياسية الداخلية: العقوبات المفروضة على روسيا وضغوط ارتفاع تكاليف الطاقة أدت إلى تصاعد الضغوط السياسية الداخلية في بعض دول الاتحاد الأوروبي. في بعض الحالات، ظهرت حركات سياسية تطالب بإعادة النظر في العقوبات أو تقليل حدة التوتر مع روسيا.

4. الآثار بعيدة المدى للعقوبات:

التغييرات الاستراتيجية في روسيا:

التحول نحو آسيا: نتيجة للعزلة عن الأسواق الأوروبية، بدأت روسيا في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول مثل الصين والهند. هذه الشراكات الجديدة تمثل تغييرًا استراتيجيًا في السياسة الاقتصادية الروسية.

التكيف مع العقوبات: رغم تأثير العقوبات، بدأت روسيا في البحث عن طرق للتكيف معها، بما في ذلك تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا والسلع الغربية.

التحديات المستقبلية لأوروبا:

استمرار التبعات الاقتصادية: على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع مصادر الطاقة، من المتوقع أن تستمر التحديات الاقتصادية في أوروبا لفترة طويلة. ارتفاع تكاليف الطاقة وانخفاض الإنتاجية قد يبطئ من تعافي الاقتصاد الأوروبي.

التوترات السياسية: العقوبات وتداعياتها قد تؤدي إلى تصاعد التوترات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي، خاصة في الدول التي تعاني بشكل أكبر من تبعات العقوبات وارتفاع تكاليف الطاقة.[17]

[17] Sakwa, Richard. Russia Against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order. Cambridge University Press, 2017.

التجارة والاستثمارات

بعد اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، تعرضت التجارة الثنائية والاستثمارات المباشرة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي إلى تغيرات كبيرة. فرضت العقوبات الاقتصادية والحظر التجاري قيودًا شديدة على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، مما أدى إلى تأثيرات واسعة النطاق على القطاعات المختلفة. فيما يلي تحليل لهذه التغيرات ودراسة للقطاعات الأكثر تأثرًا.

1. التغيرات في التجارة الثنائية:

انخفاض حجم التجارة:

التراجع الكبير في الواردات والصادرات: بعد فرض العقوبات، شهد حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا انخفاضًا كبيرًا. تراجعت الصادرات الأوروبية إلى روسيا بشكل ملحوظ بسبب الحظر المفروض على العديد من المنتجات الصناعية والتكنولوجية. في المقابل، تقلصت واردات أوروبا من روسيا، خصوصًا في مجالات الطاقة مثل النفط والفحم.

التجارة في السلع الحيوية: رغم العقوبات، استمرت بعض التجارة في السلع الحيوية مثل الغذاء والدواء. ومع ذلك، كانت هذه التجارة محدودة ومقيدة بتصاريح خاصة وبشروط صارمة.

حظر المنتجات التكنولوجية والصناعية:

التكنولوجيا العالية: حظر الاتحاد الأوروبي تصدير العديد من المنتجات التكنولوجية العالية إلى روسيا، مثل المعدات الإلكترونية، البرمجيات المتقدمة، وقطع غيار الطائرات والسيارات. هذه القيود أدت إلى تقويض قدرة روسيا على الاستمرار في بعض الصناعات الحيوية.

الصناعات الثقيلة: كذلك، تأثرت الصادرات الأوروبية إلى روسيا في مجالات الصناعات الثقيلة، بما في ذلك معدات البناء والآلات الصناعية. هذا الحظر أثر على القطاعات الإنتاجية في روسيا التي كانت تعتمد على المعدات الأوروبية.

تأثير العقوبات على صادرات الطاقة الروسية:

تقليص صادرات النفط والفحم: كانت الطاقة من أكبر القطاعات التي تأثرت بالعقوبات. فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا تدريجيًا على واردات النفط والفحم من روسيا، مما أدى إلى تراجع كبير في صادرات الطاقة الروسية إلى أوروبا. في المقابل، زادت روسيا من صادراتها إلى دول أخرى مثل الصين والهند لتعويض الخسائر.

استمرار صادرات الغاز: رغم الضغوط، استمر تدفق الغاز الروسي إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي، خاصةً عبر خطوط الأنابيب التي كانت صعبة الاستبدال على المدى القصير. ومع ذلك، بدأت أوروبا في البحث عن بدائل وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي.

2. التغيرات في الاستثمارات المباشرة:

تراجع الاستثمارات الأوروبية في روسيا:

انسحاب الشركات الغربية: بعد فرض العقوبات، أعلنت العديد من الشركات الأوروبية الكبرى انسحابها من السوق الروسية، بما في ذلك شركات النفط، السيارات، والتكنولوجيا. أدى هذا الانسحاب إلى تراجع كبير في الاستثمارات الأوروبية المباشرة في روسيا، وتوقف العديد من المشاريع المشتركة.

تجميد الأصول: قامت دول الاتحاد الأوروبي بتجميد أصول العديد من الشركات والأفراد الروس المقربين من النظام الحاكم. هذا التجميد أثر على الاستثمارات الروسية في أوروبا وأدى إلى تراجع الثقة بين المستثمرين.

تأثير العقوبات على الاستثمارات الروسية في أوروبا:

تجميد الاستثمارات الروسية: تم تجميد أو تقليص حجم الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الاستثمارات في العقارات والبنوك. هذه الإجراءات أدت إلى ضغوط مالية على النخبة الروسية التي كانت تعتمد على أصولها في الخارج.

التحول نحو الأسواق الآسيوية: كرد فعل على العزلة الغربية، بدأت روسيا في تحويل جزء من استثماراتها إلى أسواق آسيوية، خاصة في الصين والهند. هذا

التحول يعكس تغييرًا في استراتيجية روسيا الاقتصادية نحو تعزيز علاقاتها مع الشركاء غير الغربيين.

3. القطاعات الأكثر تأثرًا:

قطاع الطاقة:

النفط والغاز: كما ذكر سابقاً، كان قطاع الطاقة الروسي من أكثر القطاعات تأثرًا. تأثرت صادرات النفط والفحم بشكل كبير، بينما حاولت روسيا الحفاظ على صادرات الغاز إلى أوروبا رغم الضغوط. على الجانب الآخر، واجهت أوروبا تحديات كبيرة في تأمين مصادر بديلة للطاقة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الطاقة وزيادة التضخم.

قطاع التكنولوجيا:

المنتجات التكنولوجية المتقدمة: حظر تصدير المنتجات التكنولوجية المتقدمة أثر بشكل كبير على الصناعات الروسية التي تعتمد على هذه التكنولوجيا، مثل الصناعات العسكرية، الطيران، والاتصالات. هذا الحظر أدى إلى تراجع في قدرة روسيا على الابتكار والتطوير في هذه المجالات.

قطاع السيارات والصناعات التحويلية:

تراجع الإنتاج: مع حظر تصدير قطع الغيار والمعدات من أوروبا، واجهت صناعة السيارات الروسية تحديات كبيرة، بما في ذلك توقف الإنتاج في بعض المصانع. كذلك تأثرت الصناعات التحويلية التي تعتمد على المعدات الأوروبية.

قطاع الخدمات المالية:

البنوك والاستثمارات: تأثرت البنوك الروسية بالعقوبات على المعاملات المالية وتجميد الأصول في الخارج. كذلك، تراجعت الاستثمارات المالية بين روسيا وأوروبا بشكل حاد، مما أثر على القطاع المالي بشكل عام.

4. التداعيات المستقبلية:

التوجه نحو بدائل جديدة:

تنويع الأسواق: كرد فعل على تراجع التجارة والاستثمارات مع أوروبا، بدأت روسيا في تعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع دول أخرى خارج أوروبا. كذلك، بدأت أوروبا في البحث عن شركاء جدد لتنويع مصادر الطاقة والمنتجات الصناعية.

إعادة هيكلة القطاعات المتضررة:

إعادة هيكلة الصناعة الروسية: من المتوقع أن تتجه روسيا إلى إعادة هيكلة صناعاتها المتضررة لتعويض الفقد في التكنولوجيا والمنتجات الأوروبية، بما في ذلك تعزيز الإنتاج المحلي وتقوية العلاقات مع الشركاء الآسيويين.

استمرار التحديات الاقتصادية:

استمرار الضغوط الاقتصادية: على المدى القصير، من المتوقع أن تستمر الضغوط الاقتصادية على روسيا وأوروبا نتيجة للتغيرات في التجارة والاستثمارات. قد تستمر تحديات ارتفاع تكاليف الطاقة في أوروبا، بينما ستظل روسيا تواجه صعوبات في الحفاظ على مستويات إنتاجها وصادراتها في ظل القيود التكنولوجية.[18]

التعاون في مجال الطاقة

تعتبر العلاقة بين أوروبا وروسيا في مجال الطاقة، وخاصة فيما يتعلق بالغاز والنفط، أحد المحاور الرئيسية التي شهدت تأثيرًا عميقًا جراء أزمة 2022 والحرب الروسية على أوكرانيا. فقد كانت روسيا لعقود طويلة المورد الرئيسي للطاقة إلى أوروبا، ولكن بعد اندلاع الأزمة، تعرض هذا التعاون لضغوط كبيرة أثرت بشكل جذري على المشهد الاقتصادي والسياسي في كلا الجانبين. فيما يلي تحليل مفصل لهذه العلاقة وكيف تأثرت بسبب الأزمة.

---

[18] Wróbel, Anna. "The EU-Russia Economic Relations in the Context of Sanctions." Contemporary European Studies, vol. 2, no. 6, 2020, pp. 44-60.

1. أهمية الطاقة الروسية لأوروبا قبل الأزمة:

الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية:

الغاز الطبيعي: قبل الأزمة، كانت روسيا توفر حوالي 40% من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي. كان هذا الاعتماد يتجلى بشكل خاص في دول مثل ألمانيا، التي كانت تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي للتدفئة والصناعة.

النفط والفحم: بالإضافة إلى الغاز، كانت روسيا موردًا رئيسيًا للنفط والفحم إلى دول الاتحاد الأوروبي. كان النفط الروسي يشكل حوالي 27% من إجمالي واردات النفط الأوروبية، بينما كان الفحم الروسي يسهم بنحو 46% من واردات الفحم إلى أوروبا.

مشاريع البنية التحتية:

مشروع نورد ستريم 2: كان مشروع نورد ستريم 2، الذي يهدف إلى نقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، أحد أبرز رموز التعاون في مجال الطاقة بين روسيا وأوروبا. ورغم الانتقادات والاعتراضات من دول مثل الولايات المتحدة وبولندا، كان المشروع يُعتبر حاسمًا لضمان استمرارية إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا.

2. تأثير الأزمة على التعاون في مجال الطاقة:

فرض العقوبات الأوروبية:

حظر استيراد النفط والفحم: كجزء من العقوبات الاقتصادية على روسيا، فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا تدريجيًا على استيراد النفط والفحم من روسيا. هذا الحظر كان يهدف إلى تقليل الاعتماد على الموارد الروسية والضغط على موسكو اقتصاديًا.

تعليق مشروع نورد ستريم 2: في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، تم تعليق مشروع نورد ستريم 2، ولم يدخل المشروع حيز التشغيل. كان هذا التعليق بمثابة ضربة كبيرة للعلاقة في مجال الطاقة بين الجانبين وأظهر استعداد أوروبا لتحمل تكاليف كبيرة في سبيل التصدي لروسيا.

تراجع واردات الغاز:

تقليص إمدادات الغاز: ردًا على العقوبات الأوروبية، قامت روسيا بتقليص إمدادات الغاز إلى أوروبا، مما أدى إلى نقص كبير في الغاز وارتفاع أسعار الطاقة. بلغ التأثير ذروته عندما قلصت روسيا إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب الرئيسية مثل نورد ستريم 1.

التوترات حول الأسعار: أدى نقص الغاز إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة في أوروبا، مما زاد من التوترات السياسية والاقتصادية داخل دول الاتحاد الأوروبي.

البحث عن بدائل:

تنويع مصادر الطاقة: في ظل هذه الأزمة، بدأت دول الاتحاد الأوروبي في البحث بشكل مكثف عن بدائل للغاز الروسي. شملت هذه الجهود زيادة واردات الغاز الطبيعي المسال (LNG) من الولايات المتحدة وقطر ودول أخرى، وكذلك تعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة.

التعاون مع النرويج والجزائر: بالإضافة إلى الغاز الطبيعي المسال، عززت أوروبا تعاونها مع دول مثل النرويج والجزائر لتأمين إمدادات إضافية من الغاز عبر خطوط الأنابيب.

3. التداعيات الاقتصادية والسياسية للأزمة:

التأثير على الاقتصاد الروسي:

خسارة الإيرادات: شكلت صادرات الطاقة إلى أوروبا جزءًا كبيرًا من عائدات الحكومة الروسية. مع تراجع هذه الصادرات، عانت روسيا من خسارة كبيرة في الإيرادات، مما أثر على الاقتصاد الروسي بشكل عام وأدى إلى انخفاض قيمة الروبل وزيادة التضخم.

التوجه نحو أسواق جديدة: لتعويض الخسائر في الأسواق الأوروبية، بدأت روسيا في توجيه صادراتها من الطاقة إلى دول آسيوية مثل الصين والهند. ومع ذلك، كانت هذه الأسواق الجديدة غير قادرة على تعويض الحجم الكبير لصادرات الطاقة إلى أوروبا.

التأثير على الاقتصاد الأوروبي:

ارتفاع تكاليف الطاقة: واجهت دول الاتحاد الأوروبي ارتفاعًا حادًا في تكاليف الطاقة، مما أثر على الشركات والمستهلكين على حد سواء. تسببت هذه الزيادة في الأسعار في ارتفاع معدلات التضخم وضغطت على الحكومات لتقديم دعم مالي للأسر والشركات المتضررة.

الاستثمار في الطاقة المتجددة: أدت الأزمة إلى تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة في أوروبا. زادت الحكومات الأوروبية من الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى البحث عن حلول لتحسين كفاءة الطاقة.

4. الآثار الجيوسياسية بعيدة المدى:

إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للطاقة:

الابتعاد عن الاعتماد على روسيا: أصبحت أزمة 2022 نقطة تحول في سياسة الطاقة الأوروبية، حيث بدأ الاتحاد الأوروبي في الابتعاد عن الاعتماد على الطاقة الروسية. أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للطاقة في أوروبا، مع توجه نحو تنويع المصادر وتعزيز الشراكات مع دول أخرى.

تقليص نفوذ روسيا: بفقدانها لأكبر أسواقها في أوروبا، تراجعت قدرة روسيا على استخدام الطاقة كسلاح جيوسياسي. أدى هذا التراجع إلى تقليص النفوذ الروسي في أوروبا وزيادة عزلتها الدولية.

تعزيز التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي:

وحدة الصف الأوروبي: دفعت أزمة الطاقة دول الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون بينها، سواء في مجال تأمين إمدادات الطاقة أو في مجال الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة. أصبحت هذه الأزمة بمثابة حافز لدول الاتحاد للعمل بشكل مشترك لمواجهة التحديات الجديدة.[19]

سادسا: الأبعاد الأمنية والعسكرية

التوترات العسكرية

بعد اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير 2022، تصاعدت التوترات العسكرية بشكل كبير بين الناتو وروسيا، خصوصًا في أوروبا الشرقية. هذه التحركات العسكرية كانت ذات تأثير كبير على الاستقرار الإقليمي وأثارت مخاوف بشأن احتمال اندلاع صراع أوسع. فيما يلي دراسة تفصيلية لهذه التوترات وتحليل تأثيرها على الاستقرار في المنطقة.

---

[19] Erokhin, Vasilii, and Tianming Gao. "Trade Wars and Sanctions: The Impact of Economic Sanctions on International Trade and Investment." Springer Nature, 2020.

1. التحركات العسكرية الروسية:

حشد القوات على الحدود الأوكرانية:

التعبئة العسكرية: قبل وأثناء الغزو، قامت روسيا بحشد عشرات الآلاف من الجنود والمعدات العسكرية الثقيلة على طول الحدود الأوكرانية، بما في ذلك الدبابات والمدفعية وأنظمة الدفاع الجوي. كانت هذه التحركات إشارة واضحة إلى استعداد موسكو لتنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق.

استخدام القوة الجوية والبحرية: بالإضافة إلى القوات البرية، اعتمدت روسيا بشكل كبير على قوتها الجوية والبحرية في عملياتها ضد أوكرانيا. شملت هذه العمليات قصفًا جويًا مكثفًا وضربات صاروخية على البنية التحتية الأوكرانية.

نشر القوات في مناطق أخرى:

تعزيز الوجود في بيلاروسيا: بالتزامن مع العمليات في أوكرانيا، عززت روسيا وجودها العسكري في بيلاروسيا المجاورة، حيث أجرت تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات البيلاروسية. هذا الانتشار أثار مخاوف الناتو من احتمال تهديدات إضافية لدول البلطيق وبولندا.

زيادة النشاطات في البحر الأسود وبحر البلطيق: قامت روسيا بزيادة نشاطها العسكري في البحر الأسود، بما في ذلك حصار الموانئ الأوكرانية، بالإضافة إلى

تعزيز وجودها العسكري في بحر البلطيق، مما زاد من التوترات مع دول الناتو المطلة على هذه المناطق.

2. ردود فعل الناتو والتحركات العسكرية:

تعزيز الوجود العسكري في أوروبا الشرقية:

نشر القوات الإضافية: ردًا على التحركات الروسية، قام الناتو بنشر قوات إضافية في أوروبا الشرقية، بما في ذلك بولندا ودول البلطيق. شمل هذا التعزيز إرسال قوات قتالية وجوية إضافية إلى المنطقة، بالإضافة إلى زيادة التدريبات العسكرية المشتركة بين دول الناتو.

زيادة الدفاعات الجوية والصاروخية: عزز الناتو دفاعاته الجوية والصاروخية في أوروبا الشرقية، بما في ذلك نشر أنظمة باتريوت للدفاع الجوي في بولندا ورومانيا. هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ردع أي هجوم روسي محتمل على دول الناتو.

تعزيز القدرات العسكرية على المدى الطويل:

التخطيط الاستراتيجي: بدأت دول الناتو في وضع خطط طويلة الأمد لتعزيز وجودها العسكري في أوروبا الشرقية. تضمنت هذه الخطط زيادة ميزانيات الدفاع، وتعزيز القدرات العسكرية للدول الأعضاء في الناتو، وزيادة التنسيق بين القوات المسلحة للدول الأعضاء.

إنشاء قواعد عسكرية جديدة: قامت بعض دول الناتو بإنشاء أو تعزيز القواعد العسكرية في أوروبا الشرقية. على سبيل المثال، أعلنت الولايات المتحدة عن خطط لإنشاء قاعدة عسكرية دائمة في بولندا كجزء من جهودها لتعزيز الدفاعات في المنطقة.

التدريبات العسكرية الموسعة:

زيادة التدريبات المشتركة: بعد اندلاع الأزمة، زادت دول الناتو من وتيرة وحجم التدريبات العسكرية المشتركة في أوروبا الشرقية. كانت هذه التدريبات تهدف إلى تحسين التنسيق بين القوات الحليفة وإظهار الجاهزية العسكرية لردع أي تهديد روسي.

3. تأثير التوترات العسكرية على الاستقرار الإقليمي:

تصاعد خطر المواجهة المباشرة:

احتمالية التصعيد: مع تزايد وجود القوات العسكرية من كلا الجانبين في أوروبا الشرقية، زادت احتمالات وقوع اشتباكات أو حوادث يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الصراع. هذا التصعيد المحتمل أثار مخاوف دولية من اندلاع حرب أوسع في أوروبا.

زيادة حالة عدم الاستقرار: الانتشار العسكري المكثف في المنطقة أدى إلى زيادة حالة عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية. السكان المحليون في دول البلطيق وبولندا شعروا بقلق متزايد من احتمال تصاعد الصراع وتأثير ذلك على حياتهم اليومية.

التأثير على العلاقات الدولية:

التوترات بين روسيا والناتو: زادت التحركات العسكرية من توتر العلاقات بين روسيا والناتو، حيث تبادلت الأطراف الاتهامات بالتحضير لعمل عسكري ضد الآخر. هذه التوترات أثرت سلبًا على أي جهود دبلوماسية لتهدئة الوضع.

العزلة الدولية لروسيا: نتيجة للتصعيد العسكري والعمليات في أوكرانيا، تعرضت روسيا لعزلة دولية متزايدة. العديد من الدول الأوروبية التي كانت تحافظ على علاقات متوازنة مع موسكو بدأت في اتخاذ مواقف أكثر حزمًا ضد روسيا.

التداعيات الاقتصادية والأمنية:

زيادة الإنفاق العسكري: دفعت التوترات المتزايدة دول الناتو إلى زيادة ميزانياتها الدفاعية، مما أثر على اقتصادات هذه الدول. كذلك، فرضت العقوبات الاقتصادية على روسيا تأثيرات سلبية على الاقتصادين الروسي والأوروبي، مما زاد من عدم الاستقرار في المنطقة.

التأثير على الأمن السيبراني: مع تصاعد التوترات، شهدت المنطقة زيادة في الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية في كل من روسيا ودول

الناتو. هذه الهجمات زادت من تعقيد المشهد الأمني وزادت من احتمالات التصعيد في هذا المجال.

4. الآفاق المستقبلية للاستقرار الإقليمي:

احتمالات التهدئة:

جهود الدبلوماسية: على الرغم من التوترات، ما زالت هناك جهود دبلوماسية مستمرة من قبل بعض الدول الأوروبية لمحاولة تهدئة الوضع من خلال الحوار المباشر مع روسيا. ومع ذلك، تعتمد فعالية هذه الجهود على مدى استعداد موسكو والناتو للانخراط في محادثات بناءة.

التغيرات السياسية المحتملة: قد يؤدي تغير القيادة السياسية في روسيا أو دول الناتو إلى فتح آفاق جديدة للحوار والتسوية. كذلك، قد تؤدي الضغوط الداخلية في بعض الدول الأوروبية إلى دفع قادتها نحو البحث عن حلول سلمية لتجنب تصعيد الصراع.

استمرار التوترات:

استمرار المواجهة العسكرية: إذا استمرت التوترات الحالية ولم يتم التوصل إلى تسوية دبلوماسية، فمن المحتمل أن يستمر الطرفان في تعزيز وجودهما العسكري في المنطقة، مما يزيد من خطر التصعيد.

التأثير على الأمن العالمي: استمرار التوترات بين روسيا والناتو في أوروبا الشرقية قد يؤدي إلى تصاعد التوترات في مناطق أخرى من العالم، مثل الشرق الأوسط وآسيا، حيث قد تسعى القوى الكبرى إلى تعزيز نفوذها في ظل هذا الصراع المتزايد.[20]

التعاون الأمني

بعد أزمة 2022 والحرب الروسية على أوكرانيا، شهدت العلاقات الأمنية والعسكرية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا توترًا غير مسبوق، مما أثار تساؤلات حول مستقبل هذه العلاقات. يتناول هذا التحليل احتمالات التعاون أو التصعيد في العلاقات الأمنية والعسكرية بين الطرفين، بناءً على التطورات الحالية والمتغيرات المحتملة.

1. احتمالات التعاون الأمني:

على الرغم من التوترات العميقة التي أعقبت الأزمة، هناك بعض العوامل التي قد تفتح مجالاً للتعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وإن كانت هذه الاحتمالات تبدو ضئيلة في ظل الظروف الحالية.

الحاجة إلى الاستقرار الإقليمي:

---

[20] Zysk, Katarzyna. "Escalation and Nuclear Weapons in Russia's Military Strategy." Royal United Services Institute (RUSI) Journal, vol. 165, no. 2, 2020, pp. 26-37.

التعاون في مكافحة الإرهاب: حتى في أوقات التوتر، قد تجد أوروبا وروسيا مصلحة مشتركة في التعاون لمواجهة التهديدات الإرهابية التي قد تستهدف المنطقة. تبقى مكافحة الإرهاب واحدة من المجالات التي قد تسعى الأطراف إلى إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة فيها.

إدارة الأزمات في المناطق المجاورة: قد يكون هناك حافز للتعاون في إدارة الأزمات الإقليمية التي يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة من اللاجئين أو تهديدات أخرى للاستقرار الإقليمي. على سبيل المثال، قد يكون هناك اهتمام مشترك في منع انتشار الفوضى من مناطق الصراع الأخرى إلى أوروبا أو روسيا.

التعاون في الأمن السيبراني:

التصدي للهجمات السيبرانية: مع تزايد التهديدات السيبرانية التي تواجه كلا الجانبين، قد تدرك كل من روسيا وأوروبا الحاجة إلى التعاون في هذا المجال، سواء من خلال تبادل المعلومات أو تنسيق الجهود للتصدي للهجمات التي تهدد البنية التحتية الحيوية.

الحفاظ على الاتصالات العسكرية: حتى في أوقات التوتر، قد تسعى الأطراف إلى الحفاظ على قنوات الاتصال العسكرية لتجنب وقوع حوادث غير مقصودة يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الصراع.

الدبلوماسية الوقائية:

الحوار المستمر: رغم التوترات، قد تظل بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا تسعى إلى الحفاظ على قنوات الحوار مع روسيا. يمكن لهذه الدول أن تدفع باتجاه حلول دبلوماسية للأزمة، على أمل تجنب التصعيد العسكري.

اتفاقيات الحد من التسلح: يمكن أن يكون هناك مجال للتفاوض على اتفاقيات جديدة للحد من التسلح، خصوصًا في مجال الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية. مثل هذه الاتفاقيات قد تساعد في تهدئة التوترات وضمان الاستقرار على المدى الطويل.

2. احتمالات التصعيد:

نظرًا للتوترات الكبيرة التي أعقبت الأزمة، تبدو احتمالات التصعيد في العلاقات الأمنية والعسكرية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا مرتفعة، وذلك للأسباب التالية:

استمرار النزاع في أوكرانيا:

استمرار العمليات العسكرية: طالما استمرت روسيا في عملياتها العسكرية في أوكرانيا ودعم الانفصاليين في شرق البلاد، ستظل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا متوترة للغاية. التصعيد العسكري في أوكرانيا قد يؤدي إلى مواجهات غير مباشرة بين القوات الروسية والقوات المدعومة من الناتو.

تعزيز الدعم العسكري لأوكرانيا: استمرار الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة والتدريب العسكري، قد يؤدي إلى رد فعل قوي من قبل روسيا، مما يزيد من حدة التوترات.

زيادة التواجد العسكري للناتو في أوروبا الشرقية:

تعزيز الدفاعات في دول البلطيق وبولندا: ردًا على التهديدات الروسية، قد يستمر الناتو في تعزيز وجوده العسكري في دول البلطيق وبولندا، بما في ذلك نشر قوات إضافية وأنظمة دفاع جوي متقدمة. هذا التعزيز قد يُنظر إليه من قبل روسيا على أنه تهديد مباشر، مما قد يؤدي إلى رد فعل عسكري من جانب موسكو.

التدريبات العسكرية الكبرى: استمرار الناتو في إجراء تدريبات عسكرية واسعة النطاق بالقرب من الحدود الروسية قد يؤدي إلى تصعيد التوترات. هذه التدريبات يمكن أن تزيد من احتمالات وقوع حوادث عسكرية غير مقصودة قد تتسبب في تصعيد الصراع.

تصاعد التوترات في مناطق أخرى:

البحر الأسود وبحر البلطيق: يمكن أن تشهد مناطق مثل البحر الأسود وبحر البلطيق تصعيدًا عسكريًا إضافيًا، مع تزايد المناورات العسكرية والتواجد البحري من كلا الجانبين. هذا التصعيد يمكن أن يؤدي إلى مواجهات مباشرة بين القوات الروسية وقوات الناتو.

زيادة الهجمات السيبرانية: استمرار الهجمات السيبرانية المتبادلة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الصراع في الفضاء السيبراني، مع احتمالات أن تتسع هذه الهجمات لتشمل البنية التحتية الحيوية، مما قد يثير ردود فعل عسكرية.

الضغوط الداخلية في روسيا وأوروبا:

التصعيد السياسي: قد تؤدي الضغوط الداخلية في روسيا، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية وتراجع الاقتصاد، إلى دفع القيادة الروسية نحو اتخاذ خطوات تصعيدية للحفاظ على الدعم الداخلي. في المقابل، قد تواجه الحكومات الأوروبية ضغوطًا من قبل الرأي العام لاتخاذ موقف أكثر حزمًا تجاه روسيا.

زيادة النزعات القومية: تصاعد النزعات القومية في كل من روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات ويزيد من احتمالات التصعيد العسكري.[21]

سابعا: التغيرات الاجتماعية والثقافية

التصورات والرأي العام

بعد اندلاع أزمة 2022، شهدت التصورات والرأي العام في كل من أوروبا وروسيا تحولات كبيرة. لعبت الدعاية الإعلامية والسياسات الحكومية دورًا بارزًا

---

[21] Freedman, Lawrence. "Deterrence: A Post-Cold War Perspective." Polity Press, 2019.

في تشكيل هذه التصورات، مما أدى إلى تعميق الانقسامات وزيادة التوترات بين الشعوب والحكومات على جانبي الصراع. في هذا التحليل، سنتناول كيفية تغير الرأي العام في كل من أوروبا وروسيا بعد الأزمة، وكيف أثرت هذه التصورات على العلاقات بين الجانبين.

1. تغيرات الرأي العام في أوروبا تجاه روسيا:

الاستياء والرفض المتزايد تجاه روسيا:

إدانة الغزو الروسي: بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، شهدت أوروبا موجة من الغضب والاستياء تجاه روسيا. أظهرت استطلاعات الرأي أن نسبة كبيرة من الأوروبيين تعتبر روسيا تهديدًا للأمن الأوروبي، وأنها المسؤولة الرئيسية عن زعزعة الاستقرار في المنطقة.

زيادة الدعم لأوكرانيا: تزايدت المشاعر المؤيدة لأوكرانيا في أوروبا، حيث أبدى العديد من الأوروبيين دعمهم لتقديم المساعدة الإنسانية والعسكرية لأوكرانيا. هذه المشاعر انعكست في سياسات الحكومات الأوروبية التي زادت من دعمها لأوكرانيا في مواجهة روسيا.

التحول في السياسات العامة:

التوجه نحو العزلة: بعد الأزمة، بدأت العديد من الدول الأوروبية في تبني سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على روسيا، ليس فقط في مجال الطاقة، بل أيضًا في

مجالات الاقتصاد والتعاون السياسي. هذه السياسات جاءت استجابة لمخاوف الرأي العام من تأثير روسيا السلبي على الأمن والاستقرار.

دعم العقوبات: كانت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا مدعومة بشكل واسع من قبل الرأي العام الأوروبي، حيث اعتُبرت وسيلة ضرورية للضغط على موسكو لوقف عملياتها العسكرية.

زيادة المخاوف الأمنية:

الخوف من التوسع الروسي: أظهر الرأي العام في دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق مخاوف متزايدة من احتمال توسع روسيا إلى ما وراء أوكرانيا. هذه المخاوف دفعت إلى زيادة الدعم لتعزيز التعاون العسكري مع الناتو والتأكيد على الحاجة إلى حماية الحدود الشرقية لأوروبا.

2. تغيرات الرأي العام في روسيا تجاه أوروبا:

تصاعد المشاعر القومية والمناهضة للغرب:

تأثير الدعاية الحكومية: بعد الأزمة، شنت الحكومة الروسية حملة دعائية واسعة النطاق ركزت على تعزيز الشعور القومي وتصوير أوروبا والغرب على أنهما أعداء يسعون إلى إضعاف روسيا. أظهرت هذه الدعاية أن العقوبات والضغوط الغربية هي جزء من "مؤامرة" ضد روسيا.

زيادة الدعم لسياسات بوتين: على الرغم من التحديات الاقتصادية الناتجة عن العقوبات، أظهرت استطلاعات الرأي في روسيا زيادة في الدعم الشعبي لسياسات الرئيس فلاديمير بوتين. هذه المشاعر جاءت نتيجة للخطاب القومي والدعاية التي صورت الغزو كجزء من "الدفاع عن الوطن" ضد الغرب.

العزلة الثقافية:

رفض الثقافة الغربية: بدأت مشاعر معادية للغرب تتصاعد في روسيا، مع توجه الحكومة لتعزيز القيم الروسية التقليدية ورفض "القيم الغربية". هذا الاتجاه انعكس في وسائل الإعلام والتعليم، حيث تم الترويج لفكرة أن الغرب يحاول تدمير الثقافة الروسية.

التراجع في التبادل الثقافي: نتيجة لهذه التصورات، شهد التبادل الثقافي بين روسيا وأوروبا تراجعًا ملحوظًا. تقلصت برامج التبادل الأكاديمي والثقافي، وازدادت القيود على دخول الأجانب إلى روسيا، مما زاد من العزلة الثقافية بين الجانبين.

الاقتصاد والدعاية:

ربط العقوبات بالمقاومة: في مواجهة العقوبات الاقتصادية، ركزت الدعاية الحكومية على تصوير روسيا كدولة قادرة على المقاومة والصمود أمام الضغوط الغربية. تم ترويج فكرة "الاكتفاء الذاتي" وتعزيز الإنتاج المحلي كجزء من هذه المقاومة، مما زاد من دعم الجمهور للسياسات الحكومية.

التكيف مع الصعوبات الاقتصادية: رغم التحديات الاقتصادية الكبيرة، أظهرت الدعاية الروسية أن الشعب الروسي مستعد لتحمل الصعوبات في سبيل الحفاظ على استقلال البلاد ومواجهة "العدوان" الغربي. هذه الرسائل عززت من مشاعر الوحدة الوطنية ضد العدو الخارجي.

3. تأثير الدعاية الإعلامية والسياسات الحكومية على التصورات:

الدعاية الإعلامية في أوروبا:

التغطية الإعلامية للحرب: في أوروبا، لعبت وسائل الإعلام دورًا كبيرًا في تشكيل الرأي العام تجاه روسيا. كانت التغطية الإعلامية مركزة بشكل كبير على معاناة المدنيين الأوكرانيين والانتهاكات الروسية لحقوق الإنسان، مما زاد من مشاعر العداء تجاه روسيا.

تعزيز الروح الأوروبية: ساهمت وسائل الإعلام الأوروبية في تعزيز مشاعر الوحدة الأوروبية والدفاع عن القيم الديمقراطية ضد ما يُعتبر تهديدًا روسيًا. تم الترويج لأهمية الوقوف إلى جانب أوكرانيا كجزء من التزام أوروبا بالحفاظ على الأمن والاستقرار في القارة.

الدعاية الإعلامية في روسيا:

السيطرة على المعلومات: فرضت الحكومة الروسية قيودًا صارمة على وسائل الإعلام المستقلة ومنصات التواصل الاجتماعي، مما سمح للدعاية الحكومية

بالسيطرة على السردية العامة للأزمة. تم ترويج رسائل تؤكد على ضرورة الوقوف ضد الغرب وحماية روسيا من التهديدات الخارجية.

تشويه سمعة الغرب: ركزت الدعاية الروسية على تشويه سمعة أوروبا والغرب بشكل عام، ووصفتهم بالعدائية والتآمر ضد روسيا. هذه الرسائل عززت من مشاعر العداء تجاه أوروبا وزادت من دعم السياسات الحكومية.

4. التداعيات طويلة الأمد على العلاقات بين الشعوب:

تعميق الانقسامات:

زيادة العزلة بين الشعوب: التغيرات في الرأي العام في كل من أوروبا وروسيا أدت إلى زيادة العزلة بين الشعوب، حيث بات يُنظر إلى الطرف الآخر على أنه عدو. هذه العزلة قد تؤثر سلبًا على أي جهود مستقبلية للتقارب بين الجانبين.

التحديات أمام الحوار: مع تصاعد المشاعر القومية في روسيا وزيادة العداء تجاه الغرب، أصبحت فرص الحوار والتفاهم بين الجانبين محدودة. هذا قد يؤدي إلى استمرار التوترات على المدى الطويل.

إعادة تشكيل الهويات الوطنية:

الهوية الأوروبية: الأزمة أدت إلى تعزيز الهوية الأوروبية المشتركة، خاصة في مواجهة التهديدات الخارجية. هذا الشعور بالوحدة قد يدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من التكامل والتعاون في مواجهة التحديات المستقبلية.

الهوية الروسية: في المقابل، أدت الأزمة إلى تعزيز الهوية الروسية المبنية على القيم التقليدية والرفض للغرب. هذا التحول قد يؤدي إلى تعميق الفجوة بين روسيا وأوروبا وتعزيز العزلة الدولية لروسيا.[22]

التبادلات الثقافية

أزمة 2022 والحرب الروسية على أوكرانيا كان لها تأثير عميق على مختلف جوانب العلاقات بين روسيا وأوروبا، بما في ذلك التبادلات الثقافية والتعليمية. كانت هذه العلاقات الثقافية والتعليمية تمثل جسرًا للتواصل والفهم المتبادل بين الشعوب، ولكن مع تصاعد التوترات، تعرضت هذه التبادلات لضغوط كبيرة أدت إلى تقليصها بشكل ملحوظ. في هذا التحليل، سنستعرض تأثير الأزمة على هذه التبادلات.

1. تأثير الأزمة على التبادلات الثقافية:

تجميد الفعاليات الثقافية:

---

[22] Levada Center. "Public Opinion in Russia on Ukraine and the West." Levada-Center Polling Data, 2022.

إلغاء أو تعليق الفعاليات المشتركة: بعد بدء الحرب، قامت العديد من الدول الأوروبية بإلغاء أو تعليق الفعاليات الثقافية المشتركة مع روسيا، بما في ذلك المهرجانات الفنية، المعارض، والعروض المسرحية. تم اتخاذ هذه الخطوات كجزء من رد الفعل الأوروبي ضد السياسات الروسية.

قيود على الفنانين الروس: فرضت بعض الدول الأوروبية قيودًا على دخول الفنانين الروس وإلغاء مشاركاتهم في الفعاليات الثقافية الدولية. تم تبرير هذه الخطوات بأنها رد فعل على دعم بعض هؤلاء الفنانين لسياسات الحكومة الروسية.

التراجع في التعاون الثقافي:

إغلاق المراكز الثقافية: قامت بعض الدول الأوروبية بإغلاق المراكز الثقافية الروسية، التي كانت تعمل على تعزيز العلاقات الثقافية بين روسيا وأوروبا. في المقابل، قامت روسيا بتقييد أنشطة المراكز الثقافية الأوروبية على أراضيها.

تراجع المبادرات المشتركة: تراجعت المبادرات الثقافية المشتركة التي كانت تهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل، مثل برامج التبادل الفني والمشاريع الأدبية المشتركة. هذه المبادرات كانت تمثل جزءًا مهمًا من العلاقات الثقافية بين الجانبين.

تأثير العقوبات على صناعة الفن:

قيود على الأعمال الفنية: العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا شملت بعض القيود على تجارة الأعمال الفنية الروسية، مما أدى إلى تراجع في المعارض الفنية الدولية التي تعرض أعمالًا من روسيا. هذا التراجع أثر على انتشار الثقافة الروسية في الخارج.

تقليص التعاون في صناعة السينما: تأثرت صناعة السينما بشكل كبير، حيث تم تعليق أو إلغاء العديد من مشاريع الإنتاج المشترك بين روسيا ودول أوروبية. كما تم تقييد توزيع الأفلام الروسية في الأسواق الأوروبية، مما قلل من حضور السينما الروسية على الساحة العالمية.

2. تأثير الأزمة على التبادلات التعليمية:

تعليق برامج التبادل الأكاديمي:

تجميد برامج التبادل: قامت العديد من الجامعات الأوروبية بتعليق برامج التبادل الأكاديمي مع روسيا، بما في ذلك برامج إيراسموس وغيرها من البرامج التي كانت تسمح للطلاب والأساتذة بالتنقل بين الجامعات الأوروبية والروسية. هذا التعليق أثر على آلاف الطلاب والأساتذة الذين كانوا يستفيدون من هذه الفرص التعليمية.

انسحاب الجامعات الروسية من الشراكات الدولية: ردًا على العقوبات الأوروبية، انسحبت بعض الجامعات الروسية من الشراكات الأكاديمية مع مؤسسات أوروبية.

هذا الانسحاب أدى إلى تراجع التعاون في البحث العلمي والمشاريع الأكاديمية المشتركة.

القيود على المنح الدراسية:

تقييد المنح الدراسية للطلاب الروس: قامت بعض الدول الأوروبية بتقييد أو إلغاء المنح الدراسية المخصصة للطلاب الروس. هذا القرار أثر على فرص الطلاب الروس في الحصول على تعليم دولي عالي الجودة.

التراجع في عدد الطلاب الدوليين: بسبب القيود المفروضة والتوترات السياسية، شهدت الجامعات الروسية تراجعًا في عدد الطلاب الدوليين القادمين من أوروبا، مما أثر على تنوع وتعدد الثقافات داخل الجامعات الروسية.

تأثير الأزمة على البحث العلمي:

تعليق التعاون البحثي: تأثرت الأبحاث العلمية المشتركة بين روسيا وأوروبا بشكل كبير، حيث تم تعليق العديد من المشاريع البحثية المشتركة، خصوصًا في مجالات العلوم والتكنولوجيا. هذه التعليق أثر على الابتكار العلمي والتقدم التكنولوجي في كلا الجانبين.

القيود على الوصول إلى المجلات العلمية: فرضت بعض المجلات العلمية الرائدة قيودًا على نشر الأبحاث القادمة من روسيا أو التي تتضمن تعاونًا مع باحثين

روس. هذا التقييد أثر على التواصل العلمي وأعاق تبادل المعرفة بين العلماء في روسيا وأوروبا.

3. تداعيات الأزمة على التبادل الثقافي والتعليمي في المستقبل:

زيادة العزلة الثقافية والتعليمية:

تعميق العزلة: تزايدت العزلة الثقافية والتعليمية بين روسيا وأوروبا نتيجة للأزمة. من المحتمل أن تستمر هذه العزلة على المدى الطويل إذا لم تتحسن العلاقات السياسية بين الجانبين.

تراجع الفهم المتبادل: بسبب توقف التبادلات الثقافية والتعليمية، قد يؤدي ذلك إلى تراجع الفهم المتبادل بين الشعوب الروسية والأوروبية، مما قد يعمق الانقسامات ويزيد من التوترات المستقبلية.

إعادة تشكيل الشراكات الأكاديمية:

توجه نحو بدائل جديدة: قد تسعى روسيا إلى بناء شراكات أكاديمية وثقافية جديدة مع دول غير أوروبية لتعويض الخسائر الناتجة عن تعليق التعاون مع أوروبا. في المقابل، قد تركز أوروبا على تعزيز شراكاتها مع دول أخرى في آسيا وأفريقيا.

تعزيز التعليم المحلي: قد تدفع الأزمة روسيا إلى زيادة الاستثمارات في التعليم المحلي والبحث العلمي لتعويض الفقد في التعاون الدولي. هذا التوجه قد يعزز من الاستقلالية التعليمية والعلمية لروسيا.

التحديات المستقبلية للاندماج الثقافي:

تقليص التنوع الثقافي: مع تراجع التبادلات الثقافية، قد تواجه روسيا وأوروبا تحديات في الحفاظ على التنوع الثقافي والانفتاح على الثقافات الأخرى. هذا التراجع قد يؤثر على الابتكار والإبداع في المجتمعات الأوروبية والروسية.

إعادة بناء الجسور الثقافية: في المستقبل، قد تكون هناك جهود لإعادة بناء الجسور الثقافية والتعليمية بين روسيا وأوروبا. لكن هذا سيتطلب جهودًا كبيرة من كلا الجانبين لإعادة بناء الثقة وتعزيز التفاهم المتبادل.[23]

ثامنا: السيناريوهات المستقبلية

احتمالات التصعيد أو التهدئة

في ضوء أزمة 2022، يمكن استشراف عدة سيناريوهات محتملة لتطور العلاقات الأوروبية-الروسية في المستقبل. تعتمد هذه السيناريوهات على مجموعة من العوامل المتغيرة، بما في ذلك التوجهات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية

---

[23] Oleksiyenko, Anatoly, and Jeroen Huisman. "Higher Education and the Crisis: International Collaboration in Times of Geopolitical Tension." Higher Education Quarterly, 2022.

لكل من الاتحاد الأوروبي وروسيا، فضلاً عن التدخلات الدولية. فيما يلي استعراض للسيناريوهات المحتملة والعوامل التي قد تؤدي إلى التصعيد أو التهدئة.

السيناريو الأول: التصعيد المستمر

في هذا السيناريو، تتدهور العلاقات بين روسيا وأوروبا بشكل أكبر، مما يؤدي إلى تصعيد متزايد على عدة جبهات.

العوامل المؤدية إلى التصعيد:

استمرار العمليات العسكرية في أوكرانيا: إذا استمرت روسيا في تصعيد عملياتها العسكرية في أوكرانيا أو توسيع نطاقها إلى مناطق أخرى، قد يؤدي ذلك إلى رد فعل غربي أكثر حدة، بما في ذلك فرض عقوبات إضافية وزيادة الدعم العسكري لأوكرانيا.

تعزيز التواجد العسكري للناتو: مع استمرار التهديدات الروسية، قد تقوم دول الناتو بتعزيز تواجدها العسكري في أوروبا الشرقية ودول البلطيق، مما سيزيد من احتمالية وقوع مواجهات مباشرة أو حوادث عسكرية.

التوترات في مناطق أخرى: قد تتصاعد التوترات في مناطق أخرى مثل بحر البلطيق أو البحر الأسود، مما يزيد من احتمالات التصادم العسكري بين روسيا وقوات الناتو.

العقوبات الاقتصادية: استمرار وتشديد العقوبات الاقتصادية على روسيا قد يدفع موسكو إلى اتخاذ خطوات انتقامية، مما يزيد من التوترات الاقتصادية والسياسية.

التداعيات المحتملة:

تدهور الاقتصاد الروسي: قد يؤدي استمرار العقوبات وتوسيعها إلى مزيد من التدهور الاقتصادي في روسيا، مما قد يدفعها إلى اتخاذ إجراءات تصعيدية كوسيلة للضغط على أوروبا.

تفاقم الأزمة الإنسانية: تصاعد الصراع قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في أوكرانيا ودول الجوار، مما يضع مزيدًا من الضغط على الحكومات الأوروبية.

زيادة التهديدات الأمنية: مع تصاعد التوترات، قد تشهد أوروبا زيادة في التهديدات الأمنية، بما في ذلك الهجمات السيبرانية أو التدخلات السياسية.

السيناريو الثاني: التهدئة المؤقتة

في هذا السيناريو، تتحقق تهدئة مؤقتة في التوترات بين روسيا وأوروبا، مع استمرار وجود نقاط خلافية.

العوامل المؤدية إلى التهدئة:

التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في أوكرانيا: قد تؤدي الجهود الدبلوماسية إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار أو اتفاق سلام مؤقت في أوكرانيا، مما يخفف من حدة التوترات بين روسيا وأوروبا.

استئناف الحوار الدبلوماسي: إذا كانت هناك جهود دبلوماسية حقيقية من قبل دول مثل فرنسا وألمانيا، فقد يتم استئناف الحوار بين روسيا والاتحاد الأوروبي، مما يساعد في تخفيف التوترات على المدى القصير.

التخفيف التدريجي للعقوبات: في حالة حدوث تقدم في المفاوضات بشأن أوكرانيا، قد تبدأ أوروبا في تخفيف بعض العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، مما قد يشجع موسكو على التعاون بشكل أكبر.

الضغوط الداخلية في روسيا: قد تؤدي التحديات الاقتصادية والاجتماعية داخل روسيا إلى دفع القيادة الروسية نحو تبني سياسات أكثر اعتدالًا لتخفيف الضغوط الداخلية.

التداعيات المحتملة:

استقرار محدود: رغم التهدئة المؤقتة، قد يظل الوضع هشًا، حيث تستمر نقاط الخلاف الرئيسية مثل النفوذ الروسي في أوكرانيا والتواجد العسكري للناتو في أوروبا الشرقية.

تحسن اقتصادي نسبي: تخفيف العقوبات قد يؤدي إلى تحسن نسبي في الاقتصاد الروسي، مما يساعد على تخفيف الضغوط الداخلية، لكنه لن يؤدي إلى انتعاش كامل.

استمرار العزلة الثقافية والتعليمية: قد تظل التبادلات الثقافية والتعليمية محدودة، مع استمرار حالة من العزلة بين الشعوب.

السيناريو الثالث: التعاون المحدود والتعايش المتوتر

في هذا السيناريو، تتبنى روسيا وأوروبا سياسة تعايش متوتر، مع التعاون في بعض المجالات المحددة.

العوامل المؤدية إلى التعاون المحدود:

الحاجة إلى استقرار الطاقة: قد تدرك أوروبا وروسيا الحاجة إلى التعاون في مجال الطاقة لتجنب اضطرابات كبرى في الأسواق، مما قد يدفعهما إلى التوصل إلى تفاهمات محدودة بشأن إمدادات الطاقة.

التعاون في مكافحة الإرهاب: على الرغم من التوترات، قد يكون هناك تعاون محدود بين روسيا وأوروبا في مجال مكافحة الإرهاب، خصوصًا فيما يتعلق بمواجهة تهديدات منظمات مثل "داعش".

الضغوط الدولية: قد تمارس دول مثل الصين والهند ضغوطًا على روسيا وأوروبا للتهدئة والتعاون في بعض القضايا العالمية مثل التغير المناخي والأمن السيبراني.

استقرار النظام السياسي الروسي: قد يؤدي استقرار النظام السياسي في روسيا إلى تبني سياسات أكثر براغماتية، مما يسمح بفتح مجالات تعاون محدودة مع أوروبا.

التداعيات المحتملة:

استمرار التوترات: رغم وجود تعاون محدود، ستظل التوترات قائمة، خصوصًا في مجالات مثل التواجد العسكري والدور الروسي في أوكرانيا.

تبادل اقتصادي محدود: قد يشهد التعاون الاقتصادي بعض التحسن، لكن دون العودة إلى المستويات التي كانت قبل الأزمة، مع استمرار العقوبات في بعض القطاعات.

إعادة بناء جزئية للعلاقات الثقافية: قد يتم استئناف بعض التبادلات الثقافية والتعليمية، لكن بشكل محدود وتحت شروط مشددة.

السيناريو الرابع: التحول الكبير وإعادة بناء العلاقات

في هذا السيناريو، يحدث تحول كبير في العلاقات بين روسيا وأوروبا يؤدي إلى إعادة بناء العلاقات على أسس جديدة.

العوامل المؤدية إلى التحول:

التغير السياسي في روسيا: قد يؤدي تغيير القيادة في روسيا أو تحول سياسي داخلي كبير إلى تبني سياسات خارجية جديدة أكثر انفتاحًا على التعاون مع أوروبا.

إصلاحات داخلية في روسيا: قد تقود الإصلاحات الاقتصادية والسياسية داخل روسيا إلى تغيير في طريقة تعاملها مع المجتمع الدولي، مما يفتح المجال أمام تحسين العلاقات مع أوروبا.

تغيير في القيادة الأوروبية: قد يؤدي ظهور قيادات أوروبية جديدة إلى تبني سياسات أكثر انفتاحًا على الحوار مع روسيا، مما قد يساهم في تحسين العلاقات.

الضغط الدولي: ضغوط دولية كبيرة، ربما من خلال مؤسسات مثل الأمم المتحدة، قد تدفع روسيا وأوروبا إلى العمل معًا من أجل حل الأزمات الكبرى بشكل مشترك.

التداعيات المحتملة:

تحسن كبير في العلاقات: قد يشهد هذا السيناريو تحسنًا كبيرًا في العلاقات بين روسيا وأوروبا، مع رفع تدريجي للعقوبات واستئناف التعاون الاقتصادي والثقافي.

انتعاش اقتصادي: قد يؤدي رفع العقوبات إلى انتعاش الاقتصاد الروسي وعودة الاستثمارات الأوروبية إلى السوق الروسية، مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي لكلا الجانبين.

تعزيز التبادل الثقافي والتعليمي: في هذا السيناريو، قد يتم استئناف التبادلات الثقافية والتعليمية بشكل كامل، مما يعزز التفاهم المتبادل ويساهم في بناء جسر جديد بين الشعوب.

دور اللاعبين الدوليين

تتأثر العلاقات بين روسيا وأوروبا بشكل كبير بتدخلات اللاعبين الدوليين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة والصين. كلا البلدين لهما مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية تؤثر على مسار هذه العلاقات، مما يجعل من الضروري فهم دورهما وتأثيرهما المحتمل على المستقبل. فيما يلي تحليل لكيفية تأثير الولايات المتحدة والصين على العلاقات الأوروبية-الروسية في الفترة المقبلة.

1. تأثير الولايات المتحدة على العلاقات الأوروبية-الروسية:

التأثير على السياسات الأوروبية:

دور الولايات المتحدة في الناتو: تلعب الولايات المتحدة دورًا حاسمًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي يعد الأداة الرئيسية للدفاع الجماعي في أوروبا. من خلال تعزيز وجودها العسكري في أوروبا الشرقية ودعمها اللوجستي والعسكري

لدول الناتو، تسهم الولايات المتحدة في زيادة الضغط على روسيا، مما يعمق التوترات بين موسكو وأوروبا.

التحالف عبر الأطلسي: منذ اندلاع الأزمة، تعزز التحالف بين الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تعمل واشنطن على تنسيق السياسات الأوروبية تجاه روسيا، بما في ذلك فرض العقوبات الاقتصادية وتقديم الدعم العسكري لأوكرانيا. هذا التنسيق يعزز موقف أوروبا الحازم تجاه روسيا، ولكنه في الوقت نفسه قد يزيد من التوترات إذا ما استمرت واشنطن في دفع أوروبا نحو تبني سياسات أكثر تشددًا.

التأثير الاقتصادي:

العقوبات المشتركة: تفرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية قوية على روسيا بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي. هذه العقوبات تشمل قطاعات حيوية مثل الطاقة والمالية والتكنولوجيا. تأثير هذه العقوبات يعزز من عزل روسيا عن الاقتصاد العالمي، لكنه أيضًا يضع تحديات اقتصادية أمام أوروبا التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة الروسية.

تشجيع تنويع الطاقة: تدفع الولايات المتحدة أوروبا نحو تقليل اعتمادها على الطاقة الروسية من خلال تقديم الغاز الطبيعي المسال (LNG) كبديل، مما يؤثر على العلاقات الاقتصادية بين روسيا وأوروبا. هذا التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة قد يؤدي إلى تدهور أكبر في العلاقات الروسية الأوروبية على المدى الطويل.

التأثير السياسي:

الضغط الدبلوماسي: تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا دبلوماسية مستمرة على أوروبا للحفاظ على جبهة موحدة ضد روسيا. هذا الضغط قد يؤدي إلى تعزيز التضامن الأوروبي، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تصاعد التوترات إذا ما شعرت بعض الدول الأوروبية بأن السياسات الأمريكية تهدد مصالحها الاقتصادية أو الأمنية.

الردع النووي: تستمر الولايات المتحدة في تعزيز قدرات الردع النووي في أوروبا كجزء من استراتيجيتها لاحتواء روسيا. هذا التعزيز العسكري يمكن أن يؤدي إلى زيادة سباق التسلح في المنطقة، مما يزيد من احتمالات المواجهة.

2. تأثير الصين على العلاقات الأوروبية-الروسية:

العلاقات الاستراتيجية بين روسيا والصين:

تحالف استراتيجي متزايد: منذ اندلاع الأزمة، تعززت العلاقات بين روسيا والصين بشكل كبير. تعتبر الصين شريكًا استراتيجيًا لروسيا في مواجهة الضغوط الغربية، مما يمنح موسكو دعمًا اقتصاديًا وسياسيًا في وجه العقوبات. هذا التحالف يعقد من جهود أوروبا لعزل روسيا دوليًا.

التعاون الاقتصادي: تستفيد روسيا من العلاقات الاقتصادية المتينة مع الصين، حيث تمثل الصين سوقًا رئيسية للنفط والغاز الروسيين. هذا التعاون الاقتصادي يخفف من تأثير العقوبات الأوروبية والأمريكية، مما يساعد روسيا على الحفاظ على استقرار نسبي في اقتصادها.

التأثير على السياسة الأوروبية:

الدور المتوازن للصين: تسعى الصين إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع أوروبا رغم دعمها لروسيا. تقدم الصين نفسها كقوة دبلوماسية قادرة على لعب دور الوسيط في النزاعات الدولية، مما قد يؤدي إلى دور صيني أكثر نشاطًا في محاولات تهدئة التوترات بين روسيا وأوروبا.

المنافسة الاقتصادية: تعتبر الصين منافسًا اقتصاديًا رئيسيًا لأوروبا، مما يعقد علاقات الاتحاد الأوروبي مع موسكو. في ظل التوترات مع روسيا، قد تجد أوروبا نفسها مضطرة لتعزيز العلاقات التجارية مع الصين، مما يخلق توازنًا معقدًا في سياساتها الخارجية.

التأثير العسكري:

التعاون العسكري المحدود: رغم أن التعاون العسكري بين روسيا والصين لا يزال محدودًا مقارنة بالتعاون الاقتصادي، إلا أن تنامي هذه العلاقة قد يثير قلق أوروبا والولايات المتحدة. تدريبات عسكرية مشتركة أو تبادل تكنولوجي عسكري بين موسكو وبكين قد يزيد من تعقيد المشهد الأمني في أوروبا.

التوازن الاستراتيجي: تمثل العلاقة المتنامية بين روسيا والصين تحديًا استراتيجيًا لأوروبا، حيث قد تجد أوروبا نفسها في موقف صعب بين التعامل مع موسكو وبكين، خاصة إذا ما تعزز التحالف بينهما في مواجهة الغرب.

3. تداعيات تأثير اللاعبين الدوليين على العلاقات الأوروبية-الروسية:

تعزيز الانقسام:

الاصطفافات الجيوسياسية: تدخلات الولايات المتحدة والصين في العلاقات الأوروبية-الروسية قد تؤدي إلى تعزيز الانقسام الجيوسياسي العالمي، حيث تنقسم القوى العالمية إلى معسكرات متنافسة. أوروبا قد تجد نفسها مضطرة للاختيار بين تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة أو محاولة الحفاظ على علاقات متوازنة مع الصين.

زيادة سباق التسلح: الدعم الأمريكي لأوروبا وتعزيز العلاقات بين روسيا والصين قد يؤديان إلى زيادة سباق التسلح في أوروبا وآسيا، مما يزيد من مخاطر الصراع العسكري.

إمكانية التهدئة:

الدور الوسيط للصين: قد تلعب الصين دورًا مهمًا كوسيط في الجهود الدولية لتهدئة التوترات بين روسيا وأوروبا. إذا ما نجحت الصين في التوسط لتحقيق حلول دبلوماسية، فقد يساعد ذلك في تخفيف حدة التوترات وتجنب التصعيد العسكري.

التغير في القيادة الأمريكية: قد يؤدي التغيير في القيادة الأمريكية أو تحول في السياسات الأمريكية تجاه روسيا وأوروبا إلى فتح فرص جديدة للتعاون والتهدئة. إذا ما قررت الولايات المتحدة تبني نهج أقل تصعيدًا، فقد يؤدي ذلك إلى تخفيف الضغط على أوروبا وتحسين العلاقات مع روسيا.

الخاتمة

ملخص النتائج

تتأثر العلاقات بين روسيا وأوروبا بشكل كبير بتدخلات اللاعبين الدوليين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة والصين. كلا البلدين لهما مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية تؤثر على مسار هذه العلاقات، مما يجعل من الضروري فهم دورهما وتأثيرهما المحتمل على المستقبل. فيما يلي تحليل لكيفية تأثير الولايات المتحدة والصين على العلاقات الأوروبية-الروسية في الفترة المقبلة.

1. تأثير الولايات المتحدة على العلاقات الأوروبية-الروسية:

التأثير على السياسات الأوروبية:

دور الولايات المتحدة في الناتو: تلعب الولايات المتحدة دورًا حاسمًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي يعد الأداة الرئيسية للدفاع الجماعي في أوروبا. من خلال تعزيز وجودها العسكري في أوروبا الشرقية ودعمها اللوجستي والعسكري لدول الناتو، تسهم الولايات المتحدة في زيادة الضغط على روسيا، مما يعمق التوترات بين موسكو وأوروبا.

التحالف عبر الأطلسي: منذ اندلاع الأزمة، تعزز التحالف بين الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تعمل واشنطن على تنسيق السياسات الأوروبية تجاه روسيا، بما في ذلك فرض العقوبات الاقتصادية وتقديم الدعم العسكري لأوكرانيا. هذا التنسيق يعزز موقف أوروبا الحازم تجاه روسيا، ولكنه في الوقت نفسه قد يزيد من التوترات إذا ما استمرت واشنطن في دفع أوروبا نحو تبني سياسات أكثر تشددًا.

التأثير الاقتصادي:

العقوبات المشتركة: تفرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية قوية على روسيا بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي. هذه العقوبات تشمل قطاعات حيوية مثل الطاقة والمالية والتكنولوجيا. تأثير هذه العقوبات يعزز من عزل روسيا عن الاقتصاد العالمي، لكنه أيضًا يضع تحديات اقتصادية أمام أوروبا التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة الروسية.

تشجيع تنويع الطاقة: تدفع الولايات المتحدة أوروبا نحو تقليل اعتمادها على الطاقة الروسية من خلال تقديم الغاز الطبيعي المسال (LNG) كبديل، مما يؤثر على

العلاقات الاقتصادية بين روسيا وأوروبا. هذا التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة قد يؤدي إلى تدهور أكبر في العلاقات الروسية الأوروبية على المدى الطويل.

التأثير السياسي:

الضغط الدبلوماسي: تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا دبلوماسية مستمرة على أوروبا للحفاظ على جبهة موحدة ضد روسيا. هذا الضغط قد يؤدي إلى تعزيز التضامن الأوروبي، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تصاعد التوترات إذا ما شعرت بعض الدول الأوروبية بأن السياسات الأمريكية تهدد مصالحها الاقتصادية أو الأمنية.

الردع النووي: تستمر الولايات المتحدة في تعزيز قدرات الردع النووي في أوروبا كجزء من استراتيجيتها لاحتواء روسيا. هذا التعزيز العسكري يمكن أن يؤدي إلى زيادة سباق التسلح في المنطقة، مما يزيد من احتمالات المواجهة.

2. تأثير الصين على العلاقات الأوروبية-الروسية:

العلاقات الاستراتيجية بين روسيا والصين:

تحالف استراتيجي متزايد: منذ اندلاع الأزمة، تعززت العلاقات بين روسيا والصين بشكل كبير. تعتبر الصين شريكًا استراتيجيًا لروسيا في مواجهة الضغوط الغربية، مما يمنح موسكو دعمًا اقتصاديًا وسياسيًا في وجه العقوبات. هذا التحالف يعقد من جهود أوروبا لعزل روسيا دوليًا.

التعاون الاقتصادي: تستفيد روسيا من العلاقات الاقتصادية المتينة مع الصين، حيث تمثل الصين سوقًا رئيسية للنفط والغاز الروسيين. هذا التعاون الاقتصادي يخفف من تأثير العقوبات الأوروبية والأمريكية، مما يساعد روسيا على الحفاظ على استقرار نسبي في اقتصادها.

التأثير على السياسة الأوروبية:

الدور المتوازن للصين: تسعى الصين إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع أوروبا رغم دعمها لروسيا. تقدم الصين نفسها كقوة دبلوماسية قادرة على لعب دور الوسيط في النزاعات الدولية، مما قد يؤدي إلى دور صيني أكثر نشاطًا في محاولات تهدئة التوترات بين روسيا وأوروبا.

المنافسة الاقتصادية: تعتبر الصين منافسًا اقتصاديًا رئيسيًا لأوروبا، مما يعقد علاقات الاتحاد الأوروبي مع موسكو. في ظل التوترات مع روسيا، قد تجد أوروبا نفسها مضطرة لتعزيز العلاقات التجارية مع الصين، مما يخلق توازنًا معقدًا في سياساتها الخارجية.

التأثير العسكري:

التعاون العسكري المحدود: رغم أن التعاون العسكري بين روسيا والصين لا يزال محدودًا مقارنة بالتعاون الاقتصادي، إلا أن تنامي هذه العلاقة قد يثير قلق أوروبا والولايات المتحدة. تدريبات عسكرية مشتركة أو تبادل تكنولوجي عسكري بين موسكو وبكين قد يزيد من تعقيد المشهد الأمني في أوروبا.

التوازن الاستراتيجي: تمثل العلاقة المتنامية بين روسيا والصين تحديًا استراتيجيًا لأوروبا، حيث قد تجد أوروبا نفسها في موقف صعب بين التعامل مع موسكو وبكين، خاصة إذا ما تعزز التحالف بينهما في مواجهة الغرب.

3. تداعيات تأثير اللاعبين الدوليين على العلاقات الأوروبية-الروسية:

تعزيز الانقسام:

الاصطفافات الجيوسياسية: تدخلات الولايات المتحدة والصين في العلاقات الأوروبية-الروسية قد تؤدي إلى تعزيز الانقسام الجيوسياسي العالمي، حيث تنقسم القوى العالمية إلى معسكرات متنافسة. أوروبا قد تجد نفسها مضطرة للاختيار بين تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة أو محاولة الحفاظ على علاقات متوازنة مع الصين.

زيادة سباق التسلح: الدعم الأمريكي لأوروبا وتعزيز العلاقات بين روسيا والصين قد يؤديان إلى زيادة سباق التسلح في أوروبا وآسيا، مما يزيد من مخاطر الصراع العسكري.

إمكانية التهدئة:

الدور الوسيط للصين: قد تلعب الصين دورًا مهمًا كوسيط في الجهود الدولية لتهدئة التوترات بين روسيا وأوروبا. إذا ما نجحت الصين في التوسط لتحقيق

حلول دبلوماسية، فقد يساعد ذلك في تخفيف حدة التوترات وتجنب التصعيد العسكري.

التغير في القيادة الأمريكية: قد يؤدي التغيير في القيادة الأمريكية أو تحول في السياسات الأمريكية تجاه روسيا وأوروبا إلى فتح فرص جديدة للتعاون والتهدئة. إذا ما قررت الولايات المتحدة تبني نهج أقل تصعيدًا، فقد يؤدي ذلك إلى تخفيف الضغط على أوروبا وتحسين العلاقات مع روسيا.

توصيات

في ظل التوترات الحادة والتحديات الكبيرة التي تواجه العلاقات بين أوروبا وروسيا بعد أزمة 2022، من الضروري أن يتخذ صانعو القرار خطوات مدروسة ومبنية على تفهم عميق للوضع الراهن والتحديات المستقبلية. فيما يلي مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في التخفيف من التوترات وبناء أساس لعلاقات أكثر استقرارًا.

1. تعزيز الحوار الدبلوماسي:

إعادة فتح قنوات الاتصال:

من الضروري إعادة فتح قنوات الاتصال الدبلوماسي بين أوروبا وروسيا على جميع المستويات. يمكن البدء بفتح حوار على المستوى الدبلوماسي والبحث عن

نقاط التقاء مشتركة، خاصة في مجالات الأمن الإقليمي والتعاون في مكافحة الإرهاب.

استغلال الوسطاء الدوليين:

يمكن اللجوء إلى دول أو منظمات دولية كوسطاء لتسهيل الحوار بين روسيا وأوروبا. مثل هذه الوساطات يمكن أن تساهم في تقليل التوترات وإيجاد حلول وسطية للصراعات الحالية.

2. بناء الثقة من خلال خطوات تدريجية:

مبادرات بناء الثقة العسكرية:

ينبغي النظر في اتخاذ خطوات تدريجية لبناء الثقة في المجال العسكري، مثل الاتفاق على خفض التواجد العسكري في مناطق التوتر، أو الاتفاق على آليات للحد من المخاطر ومنع وقوع حوادث عسكرية غير مقصودة.

تعاون أمني مشترك:

يمكن النظر في مجالات التعاون الأمني المشترك، مثل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتي يمكن أن تكون نقاط التقاء تساعد في تحسين العلاقات وتخفيف التوترات.

3. مراجعة العقوبات الاقتصادية وتحديد أولوياتها:

تقييم فعالية العقوبات:

على صانعي القرار في أوروبا مراجعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا بشكل دوري، مع تقييم فعاليتها وتأثيرها على الأهداف السياسية المرجوة. قد يكون من المفيد تحديد أولويات العقوبات بحيث تكون مركزة على القضايا الأكثر أهمية، مع ترك المجال للتخفيف التدريجي إذا تحققت تقدمات دبلوماسية.

تقديم حوافز اقتصادية:

يمكن لأوروبا أن تقدم حوافز اقتصادية محددة لروسيا في مقابل التزامها بتغييرات في سياساتها، مثل تحسين حقوق الإنسان أو الانخراط في مفاوضات سلام جادة. هذه الحوافز قد تشمل تخفيف العقوبات أو تسهيل الوصول إلى الأسواق الأوروبية.

4. التركيز على التعاون في مجالات غير سياسية:

تعزيز التبادل الثقافي والعلمي:

رغم التوترات السياسية، يجب الحفاظ على قنوات التبادل الثقافي والعلمي. يمكن تعزيز برامج التبادل الأكاديمي والثقافي كوسيلة لتقريب الشعوب وتخفيف التوترات، مما يسهم في بناء أسس جديدة للتفاهم المتبادل.

التعاون في مجال الصحة والطاقة:

يمكن أن تكون مجالات الصحة العامة والطاقة المتجددة مجالات مثمرة للتعاون. العمل المشترك في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ أو الأوبئة يمكن أن يساعد في بناء جسور جديدة بين روسيا وأوروبا.

5. التركيز على الأمن الجماعي والاستقرار الإقليمي:

تعزيز الأمن الأوروبي عبر الحوار:

يجب على أوروبا وروسيا البحث عن سبل لتعزيز الأمن الجماعي في أوروبا الشرقية وأوروبا بشكل عام من خلال الحوار بدلاً من المواجهة. الاتفاقيات الأمنية الإقليمية، مثل اتفاقيات الحد من التسلح التقليدي، يمكن أن تكون خطوة إيجابية نحو الاستقرار.

دعم جهود السلام في أوكرانيا:

يجب على الطرفين دعم جهود السلام في أوكرانيا والعمل على تنفيذ اتفاقيات قد تؤدي إلى وقف إطلاق النار وحل سياسي للنزاع. يعتبر إنهاء النزاع في أوكرانيا بشكل سلمي مفتاحًا لتخفيف التوترات وتحسين العلاقات بين روسيا وأوروبا.

6. تحسين التفاهم المتبادل من خلال الإعلام والمسؤولية الاجتماعية:

الترويج لإعلام محايد:

على كل من روسيا وأوروبا الترويج لإعلام محايد يعكس الواقع بعيدًا عن التضليل والدعاية. يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورًا إيجابيًا في تقليل التوترات من خلال تقديم تقارير موضوعية تسهم في تحسين فهم الشعوب للوضع الحقيقي.

تشجيع المسؤولية الاجتماعية:

يجب تشجيع المسؤولية الاجتماعية بين الشركات والمنظمات غير الحكومية على كلا الجانبين، حيث يمكن أن تكون هذه الجهات فاعلة في بناء علاقات إيجابية وتخفيف التوترات من خلال المبادرات المشتركة والمشاريع المجتمعية.

آفاق البحث المستقبلي

نظرًا للتعقيدات والتغيرات المستمرة في العلاقات بين أوروبا وروسيا، يفتح هذا الموضوع الباب أمام العديد من مجالات البحث المستقبلي التي يمكن أن توفر فهمًا أعمق وتوجيهًا أفضل لصانعي السياسات. فيما يلي بعض المجالات المقترحة للدراسة والبحث المستقبلي:

1. دراسة تأثير التحولات الداخلية في روسيا وأوروبا على العلاقات الثنائية:

تحليل التغيرات السياسية في روسيا:

تحولات النظام السياسي: يمكن البحث في كيفية تأثير التحولات المحتملة في النظام السياسي الروسي، مثل تغيير القيادة أو الإصلاحات السياسية الداخلية، على العلاقات مع أوروبا. دراسة السيناريوهات المختلفة للتغيير السياسي في روسيا وتأثيرها على السياسات الخارجية يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة.

الديناميات الاجتماعية والاقتصادية: البحث في كيفية تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية داخل روسيا، مثل الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العقوبات أو الاحتجاجات الشعبية، على سياسات روسيا تجاه أوروبا.

تحليل التغيرات السياسية في أوروبا:

صعود الحركات القومية والشعبوية: دراسة تأثير صعود الحركات القومية والشعبوية في أوروبا على سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا، بما في ذلك كيفية تأثير هذه الحركات على تماسك الاتحاد الأوروبي وتوجيهاته في السياسة الخارجية.

التحولات في القيادة الأوروبية: تحليل كيفية تأثير التغيرات في القيادة السياسية في الدول الأوروبية الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا على العلاقات مع روسيا، مع التركيز على النهج الجديد في التعامل مع موسكو.

2. دراسة أثر التكنولوجيا والابتكار على العلاقات الأوروبية-الروسية:

التكنولوجيا الفائقة والدفاع السيبراني:

سباق التسلح السيبراني: دراسة كيفية تأثير سباق التسلح السيبراني بين أوروبا وروسيا على الأمن الإقليمي والعالمي. يمكن البحث في الجهود المشتركة أو المنافسة في تطوير تكنولوجيا الدفاع السيبراني والهجمات السيبرانية.

التكنولوجيا المتقدمة والابتكار: دراسة كيفية تأثير التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، على التوازن العسكري والاستراتيجي بين أوروبا وروسيا.

التكنولوجيا والطاقة المتجددة:

الابتكار في الطاقة المتجددة: البحث في كيفية تأثير الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة على العلاقات الاقتصادية بين روسيا وأوروبا، خاصة في ظل سعي أوروبا لتقليل اعتمادها على الطاقة الروسية.

التعاون التكنولوجي: دراسة إمكانيات التعاون التكنولوجي بين روسيا وأوروبا في مجالات مثل البحث العلمي والتطوير، وكيف يمكن أن يساهم هذا التعاون في تحسين العلاقات الثنائية.

3. دراسة تأثير اللاعبين الإقليميين والدوليين على العلاقات الأوروبية-الروسية:

دور القوى الإقليمية:

تركيا والشرق الأوسط: دراسة تأثير سياسات تركيا في الشرق الأوسط والقوقاز على العلاقات الأوروبية-الروسية، وكيف يمكن أن تلعب تركيا دورًا في التوسط أو التأثير على ديناميات الصراع بين أوروبا وروسيا.

إيران ودول الخليج: البحث في كيفية تأثير علاقات روسيا مع إيران ودول الخليج على علاقاتها مع أوروبا، مع التركيز على مجالات مثل التعاون في الطاقة والتجارة.

التنافس الدولي:

العلاقات الصينية-الروسية: دراسة تأثير تعمق العلاقات الصينية-الروسية على التوازن الجيوسياسي في أوروبا وآسيا، وكيف يمكن لأوروبا أن تتعامل مع هذا التحدي.

السياسات الأمريكية: تحليل كيفية تأثير سياسات الولايات المتحدة تجاه روسيا وأوروبا على العلاقات الثنائية بين موسكو وبروكسل، بما في ذلك دراسة السيناريوهات المحتملة للتعاون أو التصعيد بين الولايات المتحدة وروسيا.

4. دراسة تأثير الأزمات الدولية على العلاقات الأوروبية-الروسية:

الأوبئة والتحديات الصحية العالمية:

التعاون في مواجهة الأوبئة: البحث في كيفية تأثير الأزمات الصحية العالمية مثل جائحة كوفيد-19 على فرص التعاون بين روسيا وأوروبا، ودراسة الإمكانيات المستقبلية لتعزيز التعاون في مواجهة الأزمات الصحية.

الاقتصاد العالمي والأوبئة: دراسة كيفية تأثير الأوبئة على الاقتصاد العالمي والعلاقات التجارية بين روسيا وأوروبا، مع التركيز على الدروس المستفادة من الجائحة الأخيرة.

أزمات المناخ والبيئة:

التغير المناخي والتعاون البيئي: البحث في كيفية تأثير التغير المناخي على السياسات البيئية في روسيا وأوروبا، وإمكانية التعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة وحماية البيئة.

إدارة الموارد الطبيعية: دراسة تأثير الأزمات البيئية مثل حرائق الغابات أو التلوث البيئي على العلاقات بين روسيا وأوروبا، وكيف يمكن للتعاون البيئي أن يساهم في تحسين العلاقات.

5. دراسة تأثير الإعلام والدعاية على العلاقات الأوروبية-الروسية:

الحرب الإعلامية والدعاية:

تأثير الإعلام في تشكيل الرأي العام: دراسة كيفية تأثير وسائل الإعلام والدعاية الحكومية على تشكيل الرأي العام في روسيا وأوروبا تجاه الطرف الآخر، وكيف يمكن للإعلام أن يسهم في تخفيف أو تصعيد التوترات.

التضليل الإعلامي وحرب المعلومات: البحث في دور التضليل الإعلامي وحرب المعلومات في تأجيج الصراعات بين روسيا وأوروبا، مع التركيز على كيفية التصدي لهذه التحديات.

التواصل الثقافي:

القوة الناعمة: دراسة كيفية استخدام القوة الناعمة، بما في ذلك الثقافة والفنون والتعليم، في تحسين العلاقات الأوروبية-الروسية، وكيف يمكن أن تسهم المبادرات الثقافية في بناء جسور جديدة بين الشعوب.

قائمة المراجع

- Connolly, Richard. Russia’s Response to Sanctions: How Western Economic Statecraft is Reshaping Political Economy in Russia. .Cambridge University Press, 2018

- Copeland, Dale C. Economic Interdependence .and War. Princeton University Press, 2015

- Erokhin, Vasilii, and Tianming Gao. "Trade Wars and Sanctions: The Impact of Economic Sanctions on International Trade and Investment." Springer .Nature, 2020

- Fischer, Sabine. "The Donbas Conflict: Opposing Interests and Narratives, Difficult Peace Process." SWP Research Paper, German Institute for .International and Security Affairs, 2019

- Freedman, Lawrence. Deterrence: A Post-Cold .War Perspective. Polity Press, 2019

- Gould-Davies, Nigel. "The Logic of Economic Sanctions: What is at Stake?" International Affairs, .vol. 95, no. 2, 2019, pp. 305-317

- Hufbauer, Gary Clyde, Jeffrey J. Schott, and Kimberly Ann Elliott. Economic Sanctions

Reconsidered: History and Current Policy. Peterson Institute for International Economics, 2007.

- Levada Center. "Public Opinion in Russia on Ukraine and the West." Levada-Center Polling Data, 2022.

- Matlary, Janne Haaland, and Tormod Heier. Ukraine and Beyond: Russia's Strategic Security Challenge to Europe. Palgrave Macmillan, 2016.

- Mearsheimer, John J. The Tragedy of Great Power Politics. W. W. Norton & Company, 2001.

- Menon, Rajan, and Eugene Rumer. Conflict in Ukraine: The Unwinding of the Post–Cold War Order. MIT Press, 2015.

- Nye, Joseph S. Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History. Longman, 2008.

- Oleksiyenko, Anatoly, and Jeroen Huisman. "Higher Education and the Crisis: International Collaboration in Times of Geopolitical Tension." .Higher Education Quarterly, 2022

- Racz, Andras. Russia’s Hybrid War in Ukraine: Breaking the Enemy’s Ability to Resist. Finnish .Institute of International Affairs, 2015

- Risse, Thomas. "Let’s Argue!: Communicative Action in World Politics." International .Organization, vol. 54, no. 1, 2000, pp. 1-39

- Sakwa, Richard. Russia Against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order. Cambridge .University Press, 2017

- Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith. .Economic Development. Addison-Wesley, 2015

- Wróbel, Anna. "The EU-Russia Economic Relations in the Context of Sanctions."

Contemporary European Studies, vol. 2, no. 6, .2020, pp. 44-60

- Zysk, Katarzyna. "Escalation and Nuclear Weapons in Russia’s Military Strategy." Royal United Services Institute (RUSI) Journal, vol. 165, no. 2, 2020, pp. 26-37